من صور الامتناع من نقض الغرض عند العرب وأسراره النحوية والصرفية

للدكتور
محمود أحمد شحاته حسانين
أستاذ مساعد بقسم اللغويات
كلية اللغة العربية بجرجا

مقدمة :

الحمد لله العلي العظيم ، والصلاة والسلام على النبي الأمين، سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحابته الغر المحجلين ، ومن نهج نهجهم وسلك طريقهم إلى يوم الدين .

وبعد ...،

فهذا بحث وفقني الله ـ تعالى ـ إلى جمع جزيئاته المتناثرة، في بطون أمهات الكتب ، بعد جهد يعلم الله به .

والذي حفزني على إختياره ما رأيته من آراء نحوية وصرفية مختلفة في بعض المسائل ، كحكم حذف الخبر مع (كان) أو إحدى أخواتها ، وكحكم حذف عامل المصدر المؤكد ، وكإمتناع تنوين المضاف ، وكأيهما أولى بالحذف : هل ألف المصدر ، أو واو المفعول ـ من المعل العين ـ أو الحرف

الأصلى الذى هو عين الفعـــل ؟

وكامتناع إدغام أول المثلين إذا كانا فـــى وزن ملحـــق .

ونحو ذلك ، وما سيق من حجـــج لكـــل رأى ، ومـــا جـــاء مـــن ردود عليـــها .

لذا سألت الله ــ عز وجل ــ أن يوفقنى إلـــى جمـــع شـــتات مـــا تناثر ، فى بطون الكتب لـــــهذه القضايـــا ، حتـــى يســـهل الرجـــوع إليها ــ عند الحاجة ــ فكان ــ بعونـــــه وفضلـــه ــ هـــذا البحـــث ، الذى جاء عنوانـــه :

(من صور الإمتناع من نقض الغرض عند العرب ، وأسراره النحوية والصرفية)

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون فـــــى : مقدمـــة ، وفصليـــن، وخاتمـــة .

أما المقدمة : فقد ذكرت فيـــها الســـبب الداعـــى لـــهذا البحـــث ، وخطة السير فى إعـــداده .

وأما الفصـــــل الأول : فقـــد أفردتـــه للمســـائل النحويـــة ، وقـــد اشتمل على تسعة مباحث وهـــــى :

المبحث الأول : امتناع تعريف الفعل وتنوينه .

المبحث الثانى : امتناع وصف العلم الذى لا شريك له فى العلمية .

المبحث الثالث : حكم حذف الخبر مع (كـــان) ، و (ليـس) .

المبحث الرابع : امتناع حذف عامل المصـــدر المؤكـد .

المبحث الخامس : امتناع حذف المقسم عليه وتبقيـــة القســم .

المبحث السادس : امتناع تنوين المضاف ، وقلـــة حـذف المضـاف إليه .

المبحث السابع : الامتناع ــ قياسا ــ مـــن حـذف الموصـوف ، أو الصفة ، أو المؤكـد .

المبحث الثامن : حذف نون الرفع ، وامتناع حـــذف نـون التوكيـد، عند اجتماعـهما .

المبحث التاسع : امتناع إلحاق من بـ (أفعـــل) التفضيـل المقـرون بـــ (أل) .

وأما الفصل الثانى : فقـــد أفردتـه للمسـائل الصرفيـة ، وقـد اشتمل على أربعة مباحث ، وهـــى :

المبحث الأول : حذف العين مـن مصـدر الفعـل المعـل العيـن ، ومن اســم المفعـول مـن نحـو : (قـال) ، و (بـاع) علـى رأى الأخفـش .

المبحث الثـــانى : امتنـاع تثنيـة المثنـى ، وحـذف تـاء المفـرد المؤنث، عند جمعه بالألف والتـــاء .

المبحث الثالث : امتناع تحريك هـاء السـكت .

المبحث الرابع : امتناع إدغام الملحـــق .

وأما الخاتمة : فقد ذكرت فيها أهم النتائج التـــى توصلـت إليـها من خلال هذا البحـــث .

وقد رتبت هذه المباحث على حســب ترتيـب أبـواب الألفيـة ، لسهولة الرجوع إلى المطلوب عند الحاجة وأحيانا قـــد أجمـع أكـثر من موضوع فى مسألة واحدة ، وذلك لوجـــود حكـم واحـد يشـمل الجميع ، كما فى الامتناع مـــن حـذف الموصـوف ، أو الصفـة ، أو المؤكـد .

أو لأن الحكم يشمل الجميع ــ عند مـــن قـال بـه ــ كمـا فـى حذف العين من مصدر الفعل المُعَـلّ العيـن ، ومـن اسـم مفعولـه من الثلاثى ، عند الأخفـــش .

والله يعلم أننى قد بذلت ــ فـى هـذا الموضـوع ــ مـا وفقـت إليه من جهد ووقت ــ رجاء أن ينال رضـــا الله ، ثـم رضـا أهـل العلم ومُحبيـــه ، ولعلـه يضيـف إلـى المكتبـة العربيـة جديـدا ، ويوضع فى ميزان الحسنات يـوم أن نلقـاه .

وآخر دعوانا أن الحمـد لله رب العـالمين .

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبـــه وسـلم .

الفصل الأول
الصور النحوية

المبحث الأول
امتناع تعريف الفعل وتنوينه

الغرض من الفعل إفادته ، فلابد من أن يكون منكورا ، لا يسوغ تعريفه ، لأنه لو كان معرفة لما كان مستفادا ، لأن المعروف قد غَنِيَ بتعريفه عن اجتلابه ، لِيُفَاد من جملة الكلام ، ولذلك قيل : إن حكم الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكورا ، والمفاد هو الفعل لا الفاعل ، ولذلك لو أخبر بما لا شك فيه ، لعجب منه .

فلما كان كذلك ، لم يجز تعريف ما وضعه على التنكير .

ألا تراه يجرى وصفا على النكرة ، نحو : (مررتُ برجلٍ يقرأُ) ، فهذا كقولك : (قَارِئٌ) .

ولو كان معرفة لاستحال جريه وصفا على النكرة[1] .

---

[1] ينظر الخصائص : ٣/٢٣٣ .

ولذلك نجد أداة التعريف اختصت بالاسم ، ولم تدخل على الفعل .

قال الأشمونى : "أصل معنى (أل) التعريف ، وهو لا يكون إلا للاسم"[١] أ.هـ

لأن وضع الفعل على التنكير والإبهام[٢].

فحرف التعريف فى اختصاصه بالاسم ، كحرف التنفيس فى اختصاصه بالفعل ، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم ، لا يدخل حرف التعريف على فعل[٣].

فلو عرف الفعل ، لكان نقضا للغرض الذى وضع من أجله.

قال فى الهمع : "من علامات الاسم حرف التعريف ، إذ لاحظ لغير الاسم فى التعريف"[٤] أ.هـ .

أما (أل) الموصولة : فذهب الجمهور : إلى أنها اختصت بالاسم ـ أيضا ـ وأن دخولها على الفعل ضرورة .

---

[١] ينظر الأشمونى : ١/٣٩ ، ٤٠ .

[٢] ينظر الصبان : ١/٤٠ .

[٣] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/٢٠١ ، ٢٠٢ ، وراجع الأشمونى : ١/١٥٦ ، ١٥٧ .

[٤] ينظر الهمع : ١/٥ .

وذهب ابن مالك[١] ، وبعض الكوفيين : إلى جواز دخولها على الفعل إختيارا .

وقال الشيخ عبد القاهر : هو من أقبح الضرورات .

ومنه قول الشاعر :

ما أنتَ بالحكمِ التُرضَى حُكومتُهُ ولا الأصيلُ ولا ذى الرأى والجدلِ[٢]

فأدخل (أل) على (تُرْضَى) وهو فعل مضارع .

والذى سوغ دخول (أل) عليه ، كونه يشبه الوصف نحو : مَرْضِيٌّ .

وحجة الناظم ومن وافقه : أن الشاعر متمكن من أن يقول : المُرْضَى[٣] .

---

[١] ينظر شرح التسهيل : ٢٠١/١ ، ٢٠٢ ، وراجع الأشمونى : ١٦٥/١ .

[٢] من البسيط ، وقائله الفرزدق ، يهجو إعرابيا فضل جريرا عليه وعلى الأخطل .

المفردات : الحكم : الذى يحكمه الخصمان ، الأصيل : الحسيب ، الجدل : شدة الخصومة .

والشاهد فى قوله : (الترضى) حيث أدخل (أل) على (ترضى) وهو فعل مضارع مبنى للمجهول ، و (حكومته) نائب الفاعل به .

من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ ، وأوضح المسالك : ٢٠/١ ، ١٥٠ ، والتصريح : ٣٨/١ ، ١٤٢ ، والهمع : ٨٥/١ ، والأشمونى : ١٦٥/١ .

[٣] ينظر التصريح : ٣٨/١ ، ٣٩ ، ١٤٢ ، والأشمونى : ١٦٥/١ ، والصبان : ٣٧/١ ، ٣٨ .

وهذا بناء على مذهبه ، من أن الضرورة ما اضطر إليها الشاعر ، ولم يجد عنها مندوحة .

وضعف مذهب ابن مالك : بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، بنظم تركيب آخر[١] .

وفى المسألة مذهب ثالث : وهو الجواز على قلة[٢].

وأما إمتناع تنوين[٣] الفعل ، واختصاصه بالاسم ، فلأن معانى التنوين الأربعة ــ وهى الدلالة على الأمكنية ، والتنكير ، والمقابلة ، والعوض ــ لا تتأتى فى غير الاسم .

قال فى شرح التسهيل : "وأما : التنوين ، فإما أن يدل على بقاء الأصالة ، وهو تنوين الصرف ، كـ (رجل) ، و (زيد) فلا يلحق غير الاسم ، إذ الأصالة له ، فيدل على بقائها .

وإما أن يدل على تنكير ما هو صالح للتعريف ، كـ (صَهٍ)، و(أُفٍّ) فلا يلحق غير اسم ، لعدم الحاجة إليه .

---

[١] ينظر الصبان : ١/١٦٥ .

[٢] ينظر التصريح : ١/١٤٢ ، والصبان : ١/١٦٥ .

[٣] التنوين ــ فى الأصل ــ مصدر نونت الكلمة ، أى : أدخلت عليها نونا .

وفى الإصطلاح : نون ساكنة أصالة ، تلحق الآخر لفظا ، لا خطأ ، لغير توكيد ، أو روى . أ.هـ ، التصريح بمضمون التوضيح : ١/٣٠ ، ٣١ .

وإما أن يكون عوضا عن مضاف إليه ، كـ (حِينَئِذٍ) ، فلا يلحق غير اسم ، لأن الإضافة من خصائصه .

وإما أن يكون دليلا على مقابلة جمع مؤنث بجمع مذكر ، كـ (مُسْلِمَاتٍ) ، فلا يلحق غير اسم ، لأن الجمع من خصائصه"[1] . أ.هـ

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك : ١١/١ ، وراجع الهمع : ٧٩/٢ ، ٨٠ .

المبحث الثانى
امتناع وصف العلم
الذى لا شريك له فى العلمية

العلـــــم : مأخوذ إما من علم الأمير ، أو من علم الثـوب ، لكونـه علامة على المسمى .

أو من العلم ، إذ به يعلم المسمى بعينه عنـد ذكـره .

وفى الاصطلاح : ما علق على شئ بعينه ، غـير متنـاول مـا أشبهه .

وقيل : هو ما وضع لتعيين المسمى[١] .

وقيل : هو المخصوص مطلقا غلبـة ، أو تعليقـا بمسـمى غـير مقدر الشياع ، أو الشائع الجـارى مجـراه[٢] .

وذهب الكوفيون[٣] والسيرافى : إلـى أن الاسـم العلـم أعـرف

---

[١] ينظر شرح ألفية ابن معطى : ٦٣٤/١ .

[٢] ينظر الارتشاف : ٤٦٩/١ .

[٣] وذهب قوم : إلى أن عرف المعارف المضمر ، ثم الاسم العلم ، ثم المبهم ، ثم مـا فيـه الألـف واللام. وذهب قوم : إلى أن المبهم أعرف المعارف ، ثم المضمر ، ثم العلم ، ثم ما فيـه الألـف واللام وهو رأى أبى بكر بن السراج ، ينظر بن يعيش : ٨٧/٥ ..

المعارف ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ما عرف بالألف واللام.

واحتجوا : بأن العلم لا اشتراك فيه فى أصل الوضع ، وإنما تقع الشركة عارضة ، فلا أثر لها[١] .

والأصل فى المعارف ألا توصف مطلقا ، لأن وضعها على التخصيص ، إلا أنه لما كان يعرض فى شئ منها شركة ، احتاج إلى الوصف ، لإزالة الشركة العارضة[٢] .

أما : إذا كان العلم مختصا بمسمى واحد ، واشتهر به ، فلا يحتاج إلى وصف ـ حينئذ ـ كان ذلك نقضا للغرض الذى وضع من أجله ، لأنه وضع ليغنى عن الأوصاف الكثيرة .

أما : إذا كثر المُسَمَّوْنَ به ، فإنه يوصف ، لأنه ـ حينئذ ـ يدخله اللبس .

قال ابن جنى : "ما كان من الأعلام لا شريك له فى العلمية، فإنه لا يوصف ، وذلك كقولنا : (الفرزدقُ) ، فإنه لا يوصف ؛ فيقال : التميمى ، ولا نحو ذلك ، لأنه لم يسم به أحد غيره ، وإذا ذكرته باسمه الذى هو (هَمَّامٌ) جاز وصفه ، فقلت :

---

[١] ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨٧/٥ .

[٢] ينظر شرح ألفية ابن معطى : ٧٥١/١ .

هَمَّامُ بنُ غَالبٍ ، لأنَّ (هماماً) شُورِكَ فيه ، فجاز لذلك إلحاق الوصف له" .

فإن قلت : فقد يكثر فى الأنساب ، وصف كثير من الأعلام التى لا شركة فيها ، نحو قولهم : "فُلانُ بنُ يَشْجُبَ[1] بنُ يَعْرُبَ بنُ قَحْطَانَ" ، ونظائره كثيرة .

قيل : ليس الغرض إلا التنقل به ، والتصعد إلى فوق ، وإعلام السامع وجه النسب ، وأن فلانا اسم أبيه كذا ، واسم جده كذا ، واسم أبى جده كذا .

فإنما البغية بذلك استمرار النسب ، وذكر الآباء شيئا فشيئا على توال .

وعلى هذا يجوز ـ أيضا ـ أن يقال : الفرزدق بن غالب .

فأما على التخليص والتخصيص فلا[2] . أ.هـ .

وأن الوصف الممتنع للأعلام التى لا شريك لها فى العلمية،

---

[1] بنو الشجب : قبيلة من كلب ، و(يشجب) : حى ، وهو : يشجب بن يعرب بن قحطان . أ.هـ .

اللسان : ٤/٢١٩٦ ، وراجع تاج العروس ١/٣٠٩ .

[2] الخصائص : ٣/٢٣٩ .

إنما هو الوصف الدال على توضيح المعرفة ، أما الوصف المقصود به غير ذلك من الأغراض كالمدح أو الذم أو الترحم، فلا مانع من وصف العلم المتميز به مثل :"بسم الله الرحمن الرحيم".

المبحث الثالث
حكم حذف الخبر مع (كان) و (ليس)

اختلف النحاة فى حكم حذف خبر (كان) أو إحدى أخواتها على مذاهب ، نذكرها فيما يلى :

١ ــ ذهب ابن مالك ، وتبعه الدمامينى[١] : إلى أن لا يجوز حذف الخبر فى الجميع ، إلا مع (ليس) فيجوز حذف خبرها ، اختيارا ، ولو بلا قرينة ، إذا كان اسمها نكرة عامة ، تشبيها بـ (لا) .

قال فى شرح التسهيل : "ولإفادة (ليس) النفى اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها ، دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة ، لأنه بذلك يشبه اسم (لا) فيجوز أن يساويه فى الاستغناء به عن الخبر ، كقول الشاعر :

أَلَا يَا لَيْتَمَلُّ وَيْحَكِ نَبْئِينَا ... فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ[٢]

---

[١] ينظر تعليق الفرائد : ٣/٢١٦ .

[٢] من الوافر ، وقائله عبد الرحمن بن حسان .

والشاهد فى قوله : (فليس جود) ، حيث حذف خبر (ليس) وسوغ ذلك كون الاسم نكرة عامة ، تشبيها بـ (لا) .

ينظر مواضعه : الكتاب : ١/٣٨٦ ، والهمع : ١/١١٦ .

أراد : ليس منك جود ، أو ليس عندك جود .

ومثله قول الآخر :

يَئستُم وخِلْتم أنَّـهُ لَيْسَ ناصرٌ ... فَبُؤتُمْ من نَصْرِنَا خَيْرَ مَعْقِلِ[1]

وحكى سيبويه[2] : ليس أحد ، أى ليس هنا أحد"[3] . أهـ .

وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفراء ، وقال : يجوز فى (ليس) خاصة أن يقول : (لَيْسَ أَحَدٌ) ، لأن الكلام قد يتوهم تمامه بـ (ليس) ، أو نكرة كقوله : (ما مِنْ أَحَدٍ)[4].

٢ ـ ذهب بعض النحاة ـ منهم أبو حيان وأصحابه ـ : إلى أنه لا يجوز حذف خبر (كان) ، لا اقتصارا ، ولا اختصارا ، وإن كان قياسه الحذف ، لأنه فى الأصل خبر عن المبتدأ ، وفى الحال مشبه بالمفعول به ، لأنه منصوب بعد مرفوع .

ولكن منع من حذفه مانع آخر ، وهو : كونه عوضا من المصدر ، فلو حذف لكان نقضا للغرض الذى جئ به من أجله،

---

(١) من الطويل : ولم اهتد إلى قائله .

والشاهد فى قوله : (ليس ناصر) ، وهو كالذى قبله .

من مواضعه : الارتشاف : ٩٤/٢ ، والهمع : ١١٦/١ .

(٢) ينظر الكتاب : ٣٤٦/٢ .

(٣) شرح التسهيل : ٣٥٨/١ ، ٣٥٩ .

(٤) ينظر الهمع : ١١٦/١ .

وأما : ما ورد من حذفه ، فهو ــ عندهم ــ ضرورة .

قال فى الارتشاف : "ولا يكون حذف الخبر عند أصحابنا إلا فى الضرورة ، وذلك أنه لا يجوز عندهم حذف الاسم ، ولا حذف الخبر ، لا اقتصارا ولا اختصارا ، إلا أنه قد يرد حذف الخبر فى الشعر ، وليس يختص حذفه بـ (ليس) ، بل قد سمع فى غيرها نحو :

فَإنْ قَصَدُوا لِمُرِّ الحقِّ فاقْصِد وإنْ جَارُوا فَجُر حَتَّى يَصِيرُوا[1]

أى : تبعا لك" [2] . أ.هـ .

٣ ــ ذهب بعض النحاة : إلى جواز حذف الخبر اختصارا ، كأن يقال ــ فى جواب من قال : أكنت غائبا : كنت .

وتقول : أكان زيد يقوم ، فيقال : قد كان[3] .

وهذا المذهب هو ما تميل إليه النفس ، إذ لا مانع من حذف الخبر اختصارا ، كما فى الأمثلة السابقة ، لدلالة قرينة السؤال

---

(1) من الوافر ، وقائله : عمرو بن الأهتم .

والشاهد فى قوله : (يصيروا) ، حيث حذف خبر (صار) ، أى ، يصيروا تبعا لك ، ولا يقاس على هذا ونحوه .

(2) ينظر الأرتشاف : ٢/٩٥ ، وراجع الهمع : ١/١١٦ ، والأشباه والنظائر : ١/٢٨٨ .

(3) راجع الإرتشاف : ٢/٩٥ .

على ما حذف ، ولذلك جاز حذف خبر (ليس) تخفيفا واستغناء بعلم المخاطب بما يراد ، كما فى قولهم (ليس أحد) أى : ليس هنا أحد .

إلا أن ابن مالك جعل المحذوف فى هذا دون قرينة ، ولكن علم المخاطب بما يعنى يغنى عن القرينة .

المبحث الرابع
إمتناع حذف عامل المصدر المؤكد

ذهب ابن مالك : إلى أنه لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد ، معللا لذلك : بأن المصدر المؤكد مسوق لتقرير عامله وتقويته ، والحذف مناف لذلك ، فلم يجز ، لأنه ـ حينئذ ـ يكون نقضا للغرض الذى جئ به .

قال فى شرح الكافية : "المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه ، بخلاف المصدر المبين عددا ، أو نوعا ، فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل ، فأشبه المفعول به ، فجاز حذف عامله ، كما جاز حذف عامل المفعول به"[1] . أ.هـ .

ونازع ابن الناظم والده ـ فى هذه المسألة ـ بما حاصله : أنه إن أراد أن المصدر المؤكد ، يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما ، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه .

وأن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به التقوية والتقرير ،

---

[1] شرح الكافية الشافية : ٦٥٧/٢ ، ٦٥٨ ، وراجع الأشمونى : ١١٥/٢ .

وقد يقصد به التقرير ، فهو لام ، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد ، لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور ، بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف ، لدلالة قرينة عليه أحق أولى .

وبأنه قد حذف جوازا ، إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر ، في نحو : (أَنْتَ سيراً) وحذف وجوبا مع التكرير في نحو : (أنت سيراً سيراً) ، و (ما أنتَ إلاَّ سيراً) .

وفي غير ذلك ، نحو : (سقياً ورعياً) ، و (حمداً وشكراً لا كُفراً) .

فَمَنْعُ مثلِ هذا ، إما : للسهو عن وروده .

وإما : للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه ، نية التخصيص[1] ، وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيها فحوى الكلام[2] .

ورد ابنُ عقيل منازعة ابن الناظم ، بأن جميع الأسئلة التي ذكرها ابن الناظم ليست من المصدر المؤكد في شئ ، بل

---

[1] ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ١/٣٢٩ .

[2] أي : فتجعل مصادر نوعية ، ويقدر لها مخصصا محذوفا ، أي : سقيا عظيما ، أو نافعا ، وهكذا. ينظر حاشية يس على التصريح : ١/٣٢٩ ، ٣٣٠ .

المصدر فيها نائب مناب الفعل ، عوض منه ، دال على ما يدل عليه ، بدليل عدم جواز الجمع بينهما .

قال ابن عقيل : "وقول ابن المصنف : إن قوله : "وحذف عامل المؤكد امتنع" سهو منه ـ لأن قولك : (ضرباً زيداً) مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجوبا ـ ليس بصحيح .

وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد ، ليس منه ، وذلك لأنَّ (ضرباً زيداً) ، ليس من التأكيد في شئ ، بل هو أمر خال من التأكيد ، بمثابة : اضربْ زيداً ، لأنه واقع موقعه ، فكما أن (اضربْ زيداً) لا تأكيد فيه ، فكذلك (ضرباً زيداً) .

وكذلك جميع الأمثلة التى ذكرها ، ليست من باب التأكيد في شئ ، لأن المصدر فيها نائب مناب العامل ، دال على ما يدل عليه ، وهو عوض منه ، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ، ولا شئ من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد.

ومما يدل على أنَّ (ضرباً زيداً) ـ ونحوه ـ ليس من المصدر المؤكد لعامله : أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل ، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل ، هل يعمل أو لا ؟

والصحيح أنه يعمل ، في (زيداً) ـ في قولك : (ضرباً زيداً) ـ منصوب بـ (ضرباً) على الأصح .

وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو : (اضربْ) .

فعلى القول الأول : ناب : (ضرباً) عن (اضربْ) في الدلالة على معناه ، وفي العمل .

وعلى القول الثاني : ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل[1]" أ.هـ .

وقول ابن عقيل : "إن جميع الأمثلة التي ذكرها ابن الناظم ، ليست من المؤكد في شئ ، بل المصدر فيها نائب مناب الفعل ... الخ" : فيه نظر .

لأنه لا يأتي في نحو : (أنتَ سيراً) ، إذ يجوز أن يقال : (أَنْتَ تسيرُ سَيراً) .

كما أنه يلزم من كلامه : زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قول الناظم :

"توكيداً أو نوعاً يُبَيِّنُ أو عَدَد"

إلا أن يكون مراده : أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن ،

---

[1] ينظر شرح ابن عقيل : ١/٥٦٣ ، ٥٦٤ .

وإن كانت منه حسب الأصل[١] .

قال الشيخ يس : معلقا على قول الموضح ـ الذى نقله عنه الشيخ خالد ـ : "والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد" ـ أى : بحسب الأصل ، وأما بحسب الحال ، فهى بدل من أفعالها ، وبه يجمع بين كلام الناظم ومن اعترض.

ثم إن إطلاق كونها من المؤكد بحسب الأصل مشكل ، فإن منها ما هو من النوعى[٢][٣] أ.هـ .

وما ذهب إليه ابن مالك هو ما تميل إليه النفس ، لأن حذف عامل المصدر المؤكد يعد نقضا للغرض الذى جئ بالمصدر من أجله .

قال الشاطبى ـ فيما نقله عنه الشيخ خالد ـ : "إن ما قاله ابن الناظم غير لازم ، لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل ، فقد قصد الإتيان بلفظ آخر ، يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده ،

---

[١] ينظر الصبان على الأشمونى : ١١٦/٢ .

[٢] أى : كقوله تعالى : (فضرب الرقاب) ، أى : فاضربوه ضرب الرقاب ، ينظر التصريح : ٣٣١/١ .

[٣] حاشية يس على شرح التصريح : ٣٣٠/١ .

فحذفه مع هذا القصد نقض للغـــرض"[١] أ.هـــــ .

وأما قول ابن مـــالك :

"والحذفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بدلاَ مِـــنْ فعْلِـــهِ ..."

فهذا مستثنى من قولـــه :

"وَحَذْفُ عَاملِ المُؤكدِ امْتَنَـــعْ ..."

قال الشيخ خالد ــ نقلا عن الموضح فى بعـــض حواشـــيه علـــى الخلاصة ــ : "والحق أن المصدر النـــائب عـــن فعلـــه مـــن قسم المصدر المؤكد ، وهى فى معنى الاستثناء مـــن قولـــه :

"وحذف عامل المؤكد امتنـــع ..."[٢] أ.هـــــ .

---

(١) شرح التصريح : ٣٢٩/١ .

(٢) شرح التصريح : ٣٣٠/١ .

المبحث الخامس

امتناع حذف المقسم عليه وتبقية القسم

القسم جملة يجاء بها لتوكيد جملة ، وترتبط إحداهما بالأخرى ارتباط جملتى الشرط والجزاء .

وكلتاهما اسمية وفعلية .

والمؤكدة هى الأولى ، والمؤكدة هى الثانية ، وهى المسماة جوابا .

قال ابن مالك :

جُمْلَةٌ اسميةٌ أو فِعليةٌ ... للقسمِ اجعلْ قَاصِداً إليهْ

نحو : (على عهده) و (أقسم ..... به) وجملة الجواب تختم[1] .

وينقسم إلى صريح ، وغير صريح :

فالقسم الصريح : هو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما ، كـ : (أحلفُ باللهِ) ، و (أنَا حالِفٌ باللهِ) ، و (لَعَمْرُ اللهِ) ، و (أيمنُ اللهِ).

والقسم غير الصريح : ما ليس كذلك ، نحو : (عِلْمُ اللهِ) ، و (عَاهَدتُ اللهَ) ، و (واثِقتُ الله) ، و (علىَّ عَهدُ الله) ، و (فى

---

[1] ينظر شرح الكافية الشافية : ٨٣٣/٢ ، ٨٣٤ .

ذِمَّتِي مِيثَاقٌ) .

فليس بمجرد النطق بشئ من هذا الكلام ، يعلم كونه قسما ، بل بقرينة ، كذكر جواب بعده ، نحو : (عَلَيَّ عَهدُ الله لأنصرنَّ دينَه) ، ومنه قوله ـ تعالى ـ : (نَشْهَدُ إنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ)[1] ، ويدل على أنه ـ هنا ـ قسم ، كسر همزة (إن) بعده ، وتسميته يمينا فى قوله ـ تعالى ـ : (اتَّخَذُوا أَيمَانَهُم[2] جُنَّةً[3]) .

وأدواته : الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، و(من)[4] ، وأيمن .

وأكثر هذه الأدوات الواو ، ثم الباء ، وهما يدخلان على محلوف به ، تقول : (واللهِ لأفعلنَّ) و (باللهِ لأفعلنَّ)[5] .

والباء : هى أصل حروف القسم ، لأنها حرف إضافة ، ومعناه : الإلصاق ، فأضافت معنى القسم إلى المقسم به ، وألصقته به ، نحو قولك : (أَحْلِفُ باللهِ) ، كما توصل الباء المرور إلى الممرور به ، فى

---

(١) سورة المنافقون من الآية ١ .

(٢) سورة المجادلة من الآية ١٦ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣/١٩٥ ، ١٩٦ .

(٤) قالوا فى القسم : (من ربى إنك لأشر) ، وأجازوا ضم ميم (من) هذه ، وزعم بعضهم أن (من) مختصر من (أيمن) .

(٥) ينظر الأصول ١/٤٣٠ ، والإرتشاف : ٢/٤٧٦ .

قولك : (مَرَرتُ بزيدٍ) .

فالباء من حروف الجر بمنزلة (من) ، و (فى) ، فلذلك قلنا : أنها أصل حروف القسم ، وغيرها إنما هو محمول عليها .

والواو بدل من الباء ، والتاء بدل من الواو ، لأنها أبدلت منها كثيرا فى نحو قولهم : (تُجَاه) ، و (تُرَاث)[1] :

أركان القسم :

يشتمل القسم على ثلاثة أشياء : جملة مؤكدة ، وجملة مؤكدة، واسم مقسم به .

فالجملة الأولى : هى : أقسم ، وأحلف ، ونحوهما : من أشهد ، وأعلم ، وهى الجملة المؤكدة ، وكذلك :لعمرك الله ، وأيمن الله .

والجملة المؤكدة : هى الثانية المقسم عليها .

فإن كانت فعلا وقع القسم عليه ، نحو : (أَحْلِفُ بِاللهِ لَتَنْطَلِقُنَّ) ، وإن كان الذى تلقاه حرفا بعد اسم وخبر ، فالذى يقع عليه القسم فى المعنى الخبر ، كقولك : (وَاللهِ إنَّ زَيداً لَمُنْطَلِقٌ)، و(واللهِ لزيدٌ قَائِمٌ) ، فالقسم يؤكد الإنطلاق والقيام ، دون (زيد) .

---

[1] ينظر ابن يعيش : ٩٩/٩ ، وراجع شرح الكافية الشافية ٨٦٢/٢ .

وأما : المقسم بـــه : فكـــل اسـم مـــن أسـماء الله ـ تعـالى ـ وصفاته ، ونحو ذلك مما يعظـــم عندهـم[١] .

الغـرض مـن القسـم :

الغرض من القسم : توكيـــد مـــا يقسـم عليه ، مـــن نفـــى أو إثبات، كقولك : (واللهِ لأقومنَّ) ، و (واللهِ لا أقـــومُ) . فـــأنت أكـــدت خبرك ، لتزيل الشك عن المخـــاطب .

فإذا قلت:والله ، وسكت ، أو : بالله ، ووقفـــت ، لـــم يكـــن لذلـــك معنى ،حتى تقسم على أمر من الأمور ، لأنك لـــم تقصـــد الإخبـــار بالحلف فقط ، وإنما أردت أن تخـــبر بـــأمر أخـــر ، وهـــو قولـــك : (لأفعلنَّ) وأكدته بقولك : (واللهِ) . أو (أحلـــفُ بـــاللهِ) .

ونظير ذلك من الجمـــل الشـــرط والجـــزاء ، فإنـــها وإن كـــانت جملة ، فقد خرجت عن أحكام الجمـــل ، مـــن جهـــة أنـــها لا تفيـــد حتى ينضم إليها الجـــزاء[٢].

قال ابن جنى : لا يجوز حذف المقســـم عليـــه وتبقيـــة القســـم ، لأن الغرض إنما هـــو توكيـــد المقســـم عليـــه بالقســـم ، فمحـــال أن

---

[١] ينظر ابن يعيش : ٩٣/٩ .

[٢] راجع الأصول : ٤٣١/١ ، وابن يعيش : ٩٠/٩ ، ٩١ .

يؤتى بالمؤكد ، ويحذف المؤكد ، لأنه نقض للغرض[١] .

الأمور التى تغنى عن جواب القسم :

يستغنى عن جواب القسم بمعموله ، كقوله ـ تعالى ـ : (يَوْمَ تَرْجِفُ الرَّاجِفَةُ)[٢] ، أى : لتبعثُنَّ يومَ ترجفُ الراجفةُ .

ويكثر الاستغناء بقسم مقرون بأحد حروف الإجابة ، وهى : (بلى)، و (نعم) ، ومرادفتها : (إى) و (إنْ) و (أجَل) و (جَيْر) ، كقوله تعالى: (أَلَيْسَ هَذَا بِالحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا)[٣] .

وكقولك ـ لمن قال : أتفعل كذا ـ : لا واللهِ ، ونَعَمْ واللهِ ، وإِىْ واللهِ ، وإِنْ واللهِ ، وأَجَلْ واللهِ ، وجَيْرِ وَاللهِ .

وزعم قوم أَنَّ (جَيْرِ) اسم بمعنى : (حقًا) .

والصحيح : أنها حرف بمعنى (نَعَمْ) لأن كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن تقع فيه (نعم) ، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن توقع فيه (حقا) ، فإلحاقها بـ (نعم) أولى[٤] .

---

[١] ينظر الاشباه والنظائر : ٢٨٨/١ .

[٢] سورة النازعات ، الآية ٦ .

[٣] سورة الأنعام من الآية ٣٠ .

[٤] ينظر شرح التسهيل : ٢١٩/٣ ، وراجع الإرتشاف : ٤٩٣/٢ ، ٤٩٤ ، والهمع : ٤٤/٢ .

اجتماع الشرط والقسم فى كلام واحد :

وكذلك إذا اجتمع فى كلام واحد قسم وأداة شرط ، ولم تكن الأداة (لو) ، و (لولا) استغنى بجواب ما تقدم منهما ، عن جواب المتأخر ، إن لم يتقدم عليهما ذو خبر .

فالاستغناء بجواب القسم لتقدمه ، نحو قوله ـ تعالى ـ : (لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ والْجِنُ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ)[1] ، فجملة (لا يأتون) جوابُ قسم سابق على الشرط ، وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام ، فمى (لئن) ، لأنها موطئة لقسم قبلها ، وجواب الشرط محذوف وجوبا ، استغناء عنه بجواب القسم .

والاستغناء بجواب الشرط لتقدمه ، نحو : (إِنْ تَقُمْ واللهِ أَقُمْ)، فحذف جواب القسم ، استغناء عنه بجواب الشرط وهو : (أَقُم)[2] .

فلو تقدم عليهما ذو خبر ، جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ، ولم يجب ، خلافاً لابن مالك فى شرح التسهيل[3]

---

[1] سورة الإسراء من الآية ٨٨ .

[2] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣/٢١٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢/٢٥٣ .

[3] ينظر شرح التسهيل : ٣/٢١٦ .

والكافية[١] ، وخالف ذلك فى الخلاصة ، فقال :

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُوْ خَبَرْ فَالشَّرْطُ رَجِّحْ مُطْلَقاً بلا حَذَر

وذلك نحو : (زَيْدٌ واللهِ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ) .

وجاز جعل الجواب للقسم ، لتقدمه ، نحو : (زَيْدٌ واللهِ إِنْ يَقُمْ لَأَقُومَنَّ) .

والأرجح مراعاة الشرط ، تقدم أو تأخر .

ذكر هذا ابن عصفور وغيره ، وجرى عليه الناظم فى الخلاصة .

وإنما رجح جعل الجواب للشرط ، مع تقدم ذى خبر ، لأن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التى هو منها ، بخلاف القسم ، فإنه مسوق لمجرد التوكيد[٢] .

ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم ، إن لم يتقدمهما ذو خبر ، فلا يجوز : واللهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُمْ ، خلافاً لابن مالك[٣]، حيث ذكر أن الشرط إذا أُخِّرَ عن القسم ، ولم يتقدم عليهما ذو خبر ، فالأكثرُ الاستغناءُ عن جوابه بجواب

---

[١] ينظر شرح الكافية الشافية : ٨٨١/٢ ، ٨٨٨ .

[٢] ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٣/٢ ، والأشمونى / ٢٩ .

[٣] ينظر شرح التسهيل : ٢١٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٨٩/٢ ــ ٨٩١ .

القسم ، ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره ، مستدلاً لذلك بنحو قول الشاعر :

لئنْ مُنِيتُ بنا عن غب معركةٍ ... لا تُلفِنَا عَنْ دِمَاءِ القومِ ننتفلِ[1]

وخلافاً للفراء ـ أيضا ـ حيث أجاز هذا ، مستدلا بقوله :

لئنْ كانَ ما حَدَّثتُه اليومَ صَادقاً ... أَصُمْ فى نَهارِ القيظِ للشمسِ باديا

وأركبُ حمارا بينَ سرجٍ وفَروةٍ ... وَأَعْرِ منَ الخَاتَامِ صُغْرَى شَماليَا[2]

وهذا عند البصريين ضرورة ، واللام فى (لئن) زائدة ، لا

---

(1) من البسيط ، وقائله الأعشى .

المفردات : منيت : بليت ، غب معركة : غب الشئ عاقبته ، أى : حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة ، لا تلفنا : أى لا تجدنا ، انتفل منه : تبرأ وانتفى .

من مواضعه : شرح الكافية الشافية : ٨٠٩/٢ ، ٨٨٩ ، ١٦١٧/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢١٦/٣ ، والأشمونى : ٢٩/٤ .

(2) البيت من الطويل ، وقائلتهما امرأة فصيحة من عقيل .

المفردات : القيظ : شدة الحر ، بادية : بارزا للشمس ، الخاتام : لغة فى الخاتم ، صغرى شماليا: الخنصر . والمعنى : أنها تعتذر للمخاطب عن ذنب حكى عنها ، مؤكدة ذلك بنذر هذا الصوم الشاق ، والدعاء على نفسها بالحيثة التى ينادى بها على المجرم .

والشاهد فى قولها : (أصم) حيث اكتفى به عن جواب القسم المقدر ، الموطأ له باللام . وقيل : اللام زائدة ، وترجيح الشرط فى الأبيات ضرورة .

من مواضعه : معانى القرآن للفراء : ١٣٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٧١/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٩١/٢ ، والتصريح : ٢٥٤/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى : ٦١٠/٣ ، والأشمونى : ٢٩/٤ .

موطئة للقسم[١] .

فلو كانت أداة الشرط (لو) ، أو (لولا) فذهب ابن مالك : إلى أنه يستغنى بجوابها مطلقا ، عن جواب القسم .

قال فى شرح التسهيل : "فلو كانت أداة الشرط (لو) ، أو (لولا) ، استغنى بجوابها عن جواب القسم مطلقا ، نحو : (واللهِ لو فَعلتَ لَفعلتُ)، و (لو فعلتَ واللهِ لفعلتُ) ، وكذا لو تقدم عليها ذو خبر ، أو كان بدل (لو) ؛ (لولا)"[٢] . أ.هـ .

وصحح الأشمونى مذهب ابن مالك ، قال الأشمونى : "وأما الشرط الامتناعى ، نحو : (لو) ، و (لولا) ، فإنه يتعين الإستغناء بجوابه ، تقدم القسم أو تأخر ، كقوله :

فأُقسِمُ لو أبدى النَدَى سَوَادَهُ ... لَمَا مَسَحَتْ تِلكَ المَسَالاتِ عَامِرِ[٣]

---

(١) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٣/٢ ، ٢٥٤ ، وراجع الإرتشاف : ٤٩٠/٢ ، والهمع: ٤٣/٢ ، والأشمونى : ٢٩/٤ ، ٣٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢١٦/٣ ، ٢١٧ .

(٣) من الطويل ، ولم أهتد لقائله .

المفردات : أبدى : أظهر ، الندى : مجلس القوم ومتحدثهم ، سواده : شخصه ، المسالات : جمع مسألة وهى : جانب اللحية ، وأراد بعامر قبيلة فى قريش .

والمعنى : أن الشاعر يحلف أن الممدوح ، لو حضر مجلس القوم ، لما قدر أحد أن يمسحوا شواربهم ، من هيبته وسطوته على الناس .

والشاهد فى قوله:(لما مسحت) ، حيث حذف جوابا لـ (لو) ، واستغنى به عن جواب القسم=

وكقوله :

واللهِ لـــولا اللهِ مـــا اهْتَدَيْنَـــا وَلَا تَصَدَّقْنَـــا وَلَا صَلَّيْنَـــا[١]

نص على ذلك فى الكافية[٢] والتسهيل[٣] وهو الصحيح .

وذهب ابن عصفـــور : إلـــى أن الجـــواب فـــي ذلـــك القســـم ، لتقدمه ولزوم كونه ماضيـــا ، لأنـــه مغـــنٍ عـــن جـــواب (لـــو) ، و (لولا) وجوابهما لا يكون إلا ماضيـــا"[٤] أ.هـــ .

وما ذهب إليه ابن عصفور ، نسبه أبو حيـــان[٥] للجمـــهور .

وذكر الســـيوطى[٦] والأشـــمونى[٧] : أن مقتضـــى كـــلام ابـــن

=وهذا متعين عند ابن مالك .

من مواضعه : شرح الكافية الشافية : ٨٩٣/٢ ، والمقاصد النحويـــة : ٤٥٠/٤ ، والأشمـــونى : ٢٨/٤

(١) رجز ، نسبه بعضهم لعبد الله بن رواحة ـــ رضى الله عنه ـــ ونسبه بعضهم لعامر ابن الأكوع والشاهد فى قوله : (ما اهتدينا) ، حيث جعل جوابا لـــ (لولا) ، واستغنى به عن جواب القسم.

من مواضعه : شرح الكافية الشافية : ٨٩٤/٢ ، والهمع : ٤٣/٢ ، والأشمونى : ٢٨/٤ .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية : ٨٩٣/٢ ، ٨٩٤ .

(٣) ينظر شرح التسهيل : ٢١٦/٣ ، ٢١٧ .

(٤) الأشمونى : ٢٨/٤ .

(٥) ينظر الهمع : ٤٣/٢ .

(٦) ينظر المرجع السابق : ٤٣/٢ .

(٧) ينظر الأشمونى : ٢٨/٤ .

مالك فى التسهيل : أنه لا حذف ، وأن (لو) ، و (لولا) ومدخولهما جواب القسم ، حيث قال : وتصدر ـ أى جملة المقسم عليه ـ فى الشرط الامتناعى بـ (لو) ، و (لولا)[١] .

قال الصبان : "وهذا قول ثالث ، غير ما نص عليه المصنف فى الكافية ، وغير ما ذهب إليه ابن عصفور"[٢] أ.هـ.

وما نسبه السيوطى والأشمونى إلى ابن مالك ، فى هذا الأخير موافقٌ لما قال به فى التسهيل وشرحه فى موضع[٣] ، وفى موضع آخر[٤] ذكر أنه يستغنى بجواب (لو) ، و (لولا) عن جواب القسم ، وهو ما أشرت إليه سابقا[٥] .

كما ذكر فى الكافية وشرحها أنه يستغنى بجوابها عن جواب القسم ، حيث قال :

وبِجوابِ (لَوْ) وَ (لَوْلا) اسْتَغْنَيَا ... حَتْمًا إِذَا ما تَلَوا أو تليَا[٦] **أ.هـ**

---

(١) ينظر شرح التسهيل : ٣/٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٢) ينظر حاشية الصبان : ٤/٢٨ .

(٣) ينظر شرح التسهيل : ٣/٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٤) ينظر شرح التسهيل : ٣/٢١٦ ، ٢١٧ .

(٥) ينظر صـ ١٤ من البحث .

(٦) شرح الكافية الشافية : ٢/٨٨١ ، وراجع : ٢/٨٩٣ ، ٨٩٤ .

ويمكن القول : بأن تعين كـــون الجـــواب للشـــرط الامتنـــاعي ، مقيد بعد صلاحه جوابـــا للقســـم ، قـــال الســـيوطي : "ونقـــل عـــن بعضهم : أنه إن لم يصلح جوابا للقســـم ، بـــأن نفـــي بـــ (لـــم) ، نحو : (وَاللهِ لو قامَ زَيدٌ لم يَقُمْ عَمْرٌو) ، أو بـــ (مـــا) مـــع الـــلام ، نحو : (واللهِ لَوْ قَامَ عمروٌ لما قَامَ زَيـــدٌ) ، تَعيَّـــنَ جعلـــه لـــ (لـــو) وهو تقييد لمحل الخلاف لا قول آخـــر"[1] أ.هـــ .

---

[1] ينظر الهمع : ٤٣/٢ .

المبحث السادس
امتناع تنوين المضاف ، وقلة حذف المضاف إليه

المضاف في غاية الحاجة إلى المضاف إليه ، فهو كالجزء منه ، لذلك امتنعوا من إلحاق التنوين له ، لأن التنوين يدل على الانفصال ، فهو مؤذن بالوقف ، والإضافة تدل على الاتصال ، فلا يفصل به بين ما جعلا كالشئ الواحد .

وأيضا التنوين دليل التنكير ، والإضافة موضوعة للتعريف أو التخصيص ، فالجمع بينهما جمع بين ضدين[١] .

ولا يرد على ذلك تنوين الأعلام ، نحو : (زيد) ، و (بكر) لأن الأعلام لما ضارعت النكرات بألفاظها ، جاز تنوينها ، إذ كان تعرفها معنوياً ، لا لفظياً ، لأنه لا لامَ تعريفٍ فيها ولا إضافة[٢] .

وأما حذف المضاف إليه ، فذكر ابن يعيش أنه أقل من حذف المضاف ، وأبعد قياسا .

قال في شرح المفصل : "أعلمْ أنه قد جاء عنهم حذف

---

[١] ينظر الخصائص : ٣/٢٤٠ ، والتصريح مع حاشية يس : ٢/٢٤ .

[٢] ينظر الخصائص : ٣/٢٤٠ .

المضاف إليه، وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياسا ، وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريف والتخصيص ، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف ، كان نقضاً للغرض ، وتراجعاً عن المقصود ، فمن ذلك قولهم : (إذ) ، و (حِينَئِذٍ) ، وأصله أن (إذ) تكون مضافة إلى جملة ، إما إبتدائية وإما فعلية ، نحو : (جئتُكَ إذا الحَجَّاجُ أميرٌ ، وإذْ قَامَ زَيْدٌ) ، وإذ كانت إنما تضاف إلى جملة ، لتوضحها وتزيل إبهامها ، فإذا تقدمتها جملة ، إما فعلية وإما اسمية ، ربما حذفوا الجملة المضاف إليها (إذ) ، لدلالة الجملة المتقدمة عليها ، فجاءوا بالتنوين بعد (إذ) عوضا من المحذوف ، وذلك نحو قولهم: (إذْ) من قول الشاعر :

نَهَيتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعاقِبَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ[1]

وأصله : وأنتَ إذْ نَهَيتُك ، فحذف الجملة وعوض منها التنوين .

---

[1] من الوافر ، وقائله أبو ذؤيب الهذلي ، يخاطب قلبه ، وهو سليم يستطيع التخلص من الحب في بدايته ، قبل أن يستحكم فيه .

والشاهد في قوله : (إذ) حيث جاء بالتنوين عوضا من الجملة المحذوفة ، والتقدير : وأنت إذ نهيتك .

من مواضعه : شرح الكافية الشافية : ٢/٩٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/٢٥١ ، ومغني اللبيب : ١/٨٦ .

ومثله : (حينئذٍ ، وساعتئذٍ ، ويومئذٍ) ، والمراد : حينَ إذْ كانَ كذا كذا ، وساعةَ إذْ كانَ كذا وكذا ، ويومَ إذْ كانَ كذا وكذا"[1] . أ.هـ .

وفيما قاله ابن يعيش نظر ، فالمضاف إليه يجوز حذفه ، إذا عطف على المضاف اسم عامل في مثل المضاف إليه المحذوف، كقولهم : (خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ) .

قال في التصريح : "والأصل : خُذْ رُبْعَ مَا حَصَلَ وَنِصْفَ ، فحذفوا : (ما حَصَلَ) الأول المضاف إليه (ربع) لدلالة (ما حصل) الثاني المضاف إليه نصف ، أبقوا المضاف الأول ، وهو (ربع) على حاله فلم يُنَوَّن ، لأن المضاف إليه منوى لفظه، وعطف عليه نصف ، وهو اسم مضاف عامل في (ما حصل) الجر بالإضافة إليه ، و (ما حصل) المذكور مثل (ما حصل) المحذوف لفظا ومعنى" .

وهذه المسألة لها شبه بباب التنازع ، فإن (ربع) ، و (نصف) يتنازعان (ما حصل) ، فأعمل الثاني لِقُربِهِ ، وحذف معمول الأول لأنه فضلة .

وذهب سيبويه : إلى أنها من باب الفصل بين المضاف

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٢٩ .

والمضاف إليه .

والأصل : خُذْ ربعَ ما حصلَ ونصفَه ، ثم أقحم (ونصفه) بين المضاف والمضاف إليه ، فصار : ربع ونصفه ما حصل ، ثم حذف الهاء إصلاحاً للفظ ، فصار : ربع ونصف ما حصل .

ومثل هذا عند سيبويه والجمهور : لا يجوز إلا في الشعر .

واختار الناظم أنه من الحذف الأول لدلالة الثانى عليه ، فلا فصل ، فهى جائزة قياساً وسماعاً ، وإليها أشار بقوله في النظم:

وَيُحْذَفُ الثانى فَيَبْقَى الأَوَّلُ ... كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى ... مِثْلِ الَّذِي لَهُ أُضِفْتَ الأَوَّلَا[1]

ولعل مراد ابن يعيش ببعده قياساً وقلته استعمالاً ، أى : بالنسبة إلى حذف المضاف ، أو إذا لم يدل دليل على المحذوف.

قال ابن مالك : "والاستعمال في الأسماء الناقصة الدلالة قليل ، وهو في الأسماء التامة الدلالة كثير ، فمن شواهده في النثر قول بعض العرب : "قَطَعَ اللهُ الغداةَ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا"

---

[1] شرح التصريح : ٢/٥٦ ، ٥٧ ، وارجع ابن عقيل : ٢/٧٨ ــ ٨١ .

ومن شواهده فى النظم قولـــه :

سَقَى الأرضينَ الغيثُ سَهْلَ وحَزْنَها فَنيطتْ عُرَى الآمالِ بالزرعِ والضَّرْعِ [١][٢]

وقال فى التصريح : "ومن غير الغالب قولـــه : "أبـدَأْ بـذَا مِـنْ أَوَّلُ" بالخفض من غير تنوين ، علـــى نيـــة لفـظ المضـــاف إليـــه ، أى : من أول الأمـــر .

وقـــراءة ابـــن محيـــض : (فَـلا خَـــوفُ عَلَيْـــهِمْ ولا هُـــمْ يَحْزَنُونَ)[٣] ، بالرفع مـــن غـــير تنويـــن ، أى : فـــلا خـــوف شـــئ عليهم"[٤] أ.هـــ .

---

[١] من الطويل ، ولم أهتد لقائله .

المفردات : الغيث : المطر ، الحزن : ما غلظ مـــن الأرض ، والسـهل وخلافـه ، نيطـت : تعلقت ، العرى : جمع عروة ، الآمال : جمع أمل ، وهو الرجاء ، الضرع : كل ذات خـــف أو ظلف .

والمعنى : أن المطر قد عم كل الأرض ، فقوى رجاء الناس فى نماء الزرع ، وغزارة الألبان .

والشاهد فى قوله : (سهل حزنها) ، حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف ـــ وهـــو قولـــه : (سهل) على حالة قبل الحذف من غير تنوين ، لأن المضاف عطف عليه اسم مضاف إلى مثـــل المحذوف من الأسم الأول .

من مواضعه : شرح ابن عقيل : ٧٩/٢ ، والأشمونى : ٢٤٧/٢ .

[٢] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٤٨/٢ ، ٢٤٩ .

[٣] سورة البقرة من الآية ٣٨ .

[٤] ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٥٧/٢ ، وراجع ابن عقيل : ٨٠/٢ .

وقال فى المغنى : "وسُمِعَ : سَلامُ عَليكم ، فيحتمل حذف المضاف إليه ، أى : سلامُ اللهِ عليكم ، أو إضمار أل"[1] أ.هـ.

---

[1] ينظر مغنى اللبيب : ٢/٦٢٤ .

المبحث السابع
الامتناع ـ قياساً ـ من
حذف الموصوف . أو الصفة . أو المؤكد

أولا : الإمتناع من حذف الموصوف . أو الصفة :

الصفة والموصوف كالشئ الواحد ، فالبيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما ، لذلك كان القياس أن لا يحذف واحد منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض ، وتراجع عما التزموه .

فالموصوف القياس يأبى حذفه لذلك ، ولأنه ربما وقع بحذفه لبس ، فإذا قلت : مَرَرْتُ بطويلٍ ، لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان ، أو رمح ، أو ثوب ، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول[1] .

وأجاز بعضهم حذفه ، إذا قصد الإبهام على السامع[2] .

لكن إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه ، ويكثر ذلك في المنعوت ويقل في النعت .

---

[1] ينظر ابن يعيش : ٣/٥٩ .

[2] ينظر حاشية الصبان : ٣/٧٠ .

وشرط حذف المنعوت ، إما كون النعت صالحا لمباشرة العامل ، نحو قوله ـ تعالى : ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[1] ، أى : دروعات سابغات .

وأما كون المنعوت بعض اسم مخفوض بـ (من) ، أو (فى) كقولهم : (مِنَّا ظَعَنَ ، ومِنَّا أَقَامَ) ، أى : مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ ، ومِنَّا فَرِيقٌ أَقَامَ ، وكقولهم : (مَا فِى النَّاسِ إِلَّا شَكْرٌ أَوْ كُفْرٌ) ، أَىْ: إِلَّا رَجُلٌ شُكْرٍ ، أو رَجُلُ كُفْرٍ .

فإنْ لم يصلح النعت لمباشرة العامل ، ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ (من) ؛ أو (فى) امتنع ذلك إلا فى الضرورة ، كقوله :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَّالِ بَنِى أَقَيْشَ ... يُقَعْقِعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ[2][3]

---

[1] سورة سبأ من الآية ١١ .

[2] من الوافر ، وقائله النابغة الذبيانى ، والبيت بديوانه ، صـ ١٩٤ .

المفردات : أقيش : حى من عكل ، أو من أشجع ، أو من اليمن ، وقيل من الجن ، يقعقع : يصوت ، الشن : القربة اليابسة ، وهو يصف مخاطبة بسرعة الغضب ، وشدة النفور .

والشاهد فى قوله : (كأنك من جمال) ، حيث حذف الموصوف ، والتقدير : كأنك جمل من جمال بنى أقيش .

من مواضعه : الكتاب : ٣٤٥/٢ ، وابن يعيش : ٦١/١ ، ٥٩/٣ ، ٦٠ ، والأشمونى : ٧١/٣ .

[3] ينظر الأشمونى : ٧٠/٣ ، ٧١ ، وراجع التصريح : ١١٨/٢ .

قال ابن يعيش : "فأما إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل ، نحو : (مررتُ برجلٍ أيِّ رَجُلٍ ، وأيَّما رَجُلٍ) ، فإنه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، لأن معناه كامل ، وليس من لفظ الفعل .

وكذلك لو كانت الصفة جملة ، نحو : (مررتُ برجلٍ قامَ أخُوه) ، و (لقيتُ غلامًا وَجْهُهُ حسَنٌ) ، لم يجز حذف الموصوف فيه أيضا ، لأنه لا يحسن إقامة الصفة مقام الموصوف فيه ، ألا تراك لو قلت : مررتُ بقيامَ أخوه ، أو : لقيتُ وَجْهُه حسَنٌ ، لم يحسن وربما جاء شئ من ذلك ، وما أقله ، فمن ذلك قول النابغة : "كأنك من جمالِ بني أقيش ... الخ"[1]" .أ.هـ .

وأما النعت ، فيجوز حذفه إن عُلِمَ ، كقوله ـ تعالى ـ : (يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)[2] ، أى : كل سفينة صالحة ، بدليل أنه قُرِئَ كذلك .

وكقوله تعالى : (تُدَمِّرُ كُلَّ شَئٍ)[3] ، أى

---

[1] ينظر ابن يعيش : ٣/٦٠ .

[2] سورة الكهف من الآية ٧٩ .

[3] سورة الأحقاف من الآية ٢٥ .

سُلِّطَتْ عليه[١] .

ثانيا : الإمتناع من حذف المؤكد :

لا يحذف المؤكد ، ويقام المؤكد مقامه على الأصح ، لأن الغرض من التوكيد التقوية ، والحذف ينافيه .

وأجاز الخليل وسيبويه ــ وتبعهما جماعة ــ نحو : (مررتُ بزيدٍ وأتانى أخوهُ أنفسُهُما) ، وقدره الخليل : هُمَا صَاحِبَاى أنفسُهُمَا .

ويجوز أن ينصب بتقدير : أَعْنِيهُمَا أَنْفُسَهُمَا[٢] .

---

[١] ينظر مغنى اللبيب : ٦٢٧/٢ ، والأشمونى : ٧١/٣ .

[٢] ينظر مغنى اللبيب : ٦٠٨/٢ ، ٦٠٩ ، والأشمونى مع حاشية الصبان : ٨٤/٣ .

المبحث الثامن

حذف نون الرفع ، وامتناع حذف نون التوكيد ، عند اجتماعهما[1]

إذا اجتمعت نون التوكيد ، ونون الرفع ، حذفت نون الرفع ، ولم تحذف نون التوكيد ، لفوات المقصود منها بحذفها ، لعدم ما يدل عليها .

بخلاف نون الرفع ، فإنها وإن أتى بها لمعنى مقصود ، لكن لا يفوت بحذفها ، لوجود الدليل عليها ، وهو أن الفعل معرب مرفوع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، فيعلم ـ حينئذ ـ أن نون الرفع مقدرة .

وأيضا فإن نون الرفع جزءُ كلمة ، والمؤكِدةُ كلمةٌ قائمةٌ مقامَ تكرير الفعل ، وحذفُ جزءٍ أسهلُ من حذف ما ليس جزءاً.

ولدلالة المؤكدة ـ أبدا ـ على معنى ، كانت أولى بالبقاء

---

(1) ينظر في هذه المسألة : الكتاب : ٥١٩/٣ ، ٥٢٠ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، وابن يعيش : ٣٧/٩ ، ٣٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١٧٥/١ ، ١٧٦ ، ١٤١٥/٣ ـ ١٤١٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٦/١ ، ٥١ ، والإرتشاف : ٣٠٧/١ ، ٤٢٠ ، والتصريح : ٥٧/١ ، والأشموني مع حاشية الصبان : ٦١/١ ، ٦٢ ، ٢٢٢/٣ ، والموسوعة النحوية الصرفية ليوسف المضوع : ٧٩/٣ ، ٨٠ .

من نون الرفع ، لأنها ــ فى الغالب ــ لا تدل على معنى ، فما يدل أبدا أولى بالبقاء مما يدل فى بعض الأحوال[١] .

وذلك نحو : (هل تَضْرِبَانِ يَا زَيدانِ) ، و (هل تَضْرِبُنَ يا زَيدونَ)، و (هل تَضْرِبِنَ يا هِنْدُ) .

والأصل : هل تَضربَانَنْ ، وتَضربُونَنْ ، وتَضربِينَنْ ؛ حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود ــ كما سبق ــ ثم حذفت الواو والياء لإلتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على المحذوف .

ولم تحذف الألف ــ فيما أسند إلى ألف الاثنين ــ لئلا يلتبس بفعل الواحد[٢]

---

[١] ينظر شرح الكافية الشافية : ١/١٧٦ .

[٢] ينظر الأشمونى مع حاشية الصبان : ١/٦١ ، ٦٢ ، وراجع : ٣/٢٢٢ ، والتصريح : ١/٥٧ .

المبحث التاسع
امتناع إلحاق (من)
بـ (أفعل التفضيل) المقرون بـ (أل)[1]

يمتنعُ وصلُ (مِنْ) الجارة للمفضول عليه بـ (أفعل) التفضيل إذا كان مقروناً بـ (أل) ، فـ (مِنْ) ، و (أَلْ) يتعاقبان، ولا يجتمعان .

ووجه الامتناع : أَنَّ (أل) تفيد من التعريف ، أكثر مما تفيده (مِنْ) من التخصيص ، فالجمع بينهما نقضٌ للغرض الذى جئ بـ (أل) لأجله .

فإذا قلت : "زيدٌ أفضلُ مِنْ عَمروٍ" ، دَلَّ هذا على فضل (زيد) على (عمرو) فحسب .

أما إذا قلت : (الأفضلُ) دخل فيه عمروٌ ، وغيرُهُ .

فـ (مِنْ) تقتضى تفضيله على المجرور بها لا غير ، واللام

---

(١) ينظر فى هذه المسألة : الخصائص : ٢٣٣/٣ ، ٢٣٤ ، وابن يعيش : ١٠٣/٦ ، ١٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٥٧/٣ ، ٥٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٣٤/٢ ، ١١٣٥ ، والإرتشاف : ٢٢٠/٣ ، ٢٢١ ، وابن عقيل : ١٧٩/٢ ، ١٨٠ ، ومغنى اللبيب : ٥٧٢/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١٠٤/٢ ، والأشمونى مع حاشية الصبان : ٤٥/٣ ـ ٤٧ .

تقتضي تفضيله عليه وعلى غيره[١] .

قال ابن جني : "يمتنع إلحاق (من) بـ (أفعل) إذا عرفته باللام ، نحو : (الأحسنُ منهُ ، والأطولُ منهُ) ، وذلك أن (من) تكْسِبُ ما يتصلُ بِهَا من (أفعل) هذا تخصيصاً ما .

ألا تراك لو قلتَ : (دخلتُ البصرةَ فرأيتُ أفضلَ مِنْ ابنِ سِيرينَ) ، لم يسبق الوهمُ إلا إلى الحسن ـ رضي الله عنه ـ فبـ (من) صَحَّتْ لك هذه الفائدة .

وإذا قلت : (الأحسن أو الأفضل) ، أو نحو ذلك ، فقد استوعبت اللام من التعريف ، أكثر مما تفيده (من) من خُصتها من التخصيص ، فكرهوا أن يتراجعوا بعد ما حكوا من قوة التعريف ، إلى الإعتراف بضعفه ، إذ هم أتبعوه من الدلالة على حاجته إليها وإلى قدر ما تفيده من التخصيص المفاد منه"[٢] أ.هـ .

وقد تعلق الجاحظ بظاهر قول الأعشى :

وَلَسْتُ بالأكثرِ منهم حَصَى ... وإنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاتِرِ[٣]

---

[١] ينظر ابن يعيش : ١٠٤/٦ ، وراجع التصريح : ١٠٤/٢ ، والصبان ٤٧/٣ .

[٢] ينظر الخصائص : ٢٣٣/٣ ، ٢٣٤ .

[٣] من السريع ، وقائله الأعشى كما ذكر . =

وزعم أنَّ فى ذلك نقصاً لمِـا أصلَّـهُ النحويـون ، مـن امتنـاع الجمع بين الألف واللام و (من) فى هـذا الضـرب .

وفيما ذهب إليه الجاحظ نَظَـرٌ .

فالبيت الذى تمسك به مـؤول ، إمَّـا : علـى زيـادة (أل) فـى (الأكـثر) ، أو : علـى أن (مِـنْ) ليسـت متعلقـة بـ (الأكـثرِ) المعرف بـ (أل) وإنما هى متعلقـة بـ (أكـثر) منكـراً محذوفـاً مبدلاً من (أكثر) المذكور ، بدل نكـرة مـن معرفـة ، والأصـل : بالأكثر أكثر منـهم .

أو على أنَّ (مِنْ) بمعنى (فـى) ، أى : فيـهم .

أو على أن (مِنْ) لبيان الجنس ، أى : مـن بينـهم .

أو متعلقة بـ (ليس) لمـا فيـه مـن رائحـة قولـك : انتفِـى ، وَاغْتُفِرَ الفصلُ بين (أفعل) وتمييـزه للضـرورة[1] .

=والشاهد فى قوله : (بالأكثر) فإن ظاهره الجمع بين (أل) الداخلة على (أفعـل) التفضيـل ، و(من) الجارة للمفضول عليه . وقد خرجه العلماء كما ذكر .

من مواضعه : الخصائص : ٢٤٣/٣ ، وابن يعيش : ١٠٣/٦ ، وشرح التسهيل لابن مـالك : ٥٨/٣ ، والإرتشاف : ٢٢١/٣ ، ومغنى اللبيـب : ٥٧٢/٢ ، والأشمـونى : ٤٧/٣ ، وشـذا العرف ، صـ ٨٠ .

[1] ينظر مغنى اللبيب: ٥٧٢/٢، والتصريح بمضمون التوضيح : ١٠٤/٢ ، وشذا العرف ، ص ٨٠ .

فإن كانت (من) غير داخلة على المفضول ، جاز الجمع بينها وبين ذي (أل) ، كقول الشاعر :

فَهُمَ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ ... وَهُمُ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمِّ[1][2]

---

[1] من الخفيف ، ولم أهتد إلى قائله .

والشاهد فيه وصل (من) بـ (أفعل) التفضيل المقرون بـ (أل) لأنها غير حارة للمفضل عليه .

من مواضعه : الارتشاف : ٣/٢٢١ ، والصبان : ٣/٤٧ ، والنحو الوافي : ٣/٤١٢ .

[2] ينظر الارتشاف : ٣/٢٢١ ، والصبان : ٣/٤٦ ، ٤٧ .

الفصل الثانى
الصور الصرفية

المبحث الأول
حذف العين من مصدر الفعل المعل العين ، ومن اسم المفعول من نحو : (قال) ، و(باع) على رأى الأخفش

قياس مصدر (أفعل) إفعال ، نحو : (أَكْرَمَ إِكْرَام) .

وقياس مصدر (استفعل) استفعال ، نحو : (اسْتَخْرَجَ ، اسْتِخْرَاج) .

فإذا كان (أفعل) ، أو (استفعل) معتل العين ، نُقِلَتْ حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها ، فتقلب العين ألفا ، لتحركها ـ فى الأصل ـ وانفتاح ما قبلها فى اللفظ ـ فيلتقى ساكنان ـ وهما :

الألف المنقلبة عن العين ، وألف المصدر ـ فتحذف إحداهما ، وتعوض عنها التاء ، نحو : (أَقَامَ إِقَامَةً) ، و (أَعَانَ إِعَانَةً) و (اسْتَقَامَ إِسْتِقَامَةً) ، و (اسْتَعَاذَ إِسْتِعَاذَةً) .

ويصاغ اسم المفعول من الثلاثى على زنة (مفعول) ، نحو : (مَضْرُوْب) ، و (مَعْلُوم) من : (ضُرِبَ وعُلِمَ) .

فإن كان الفعل معتل العين ، نحو : (بَاعَ ، وقَالَ) ، جاء اسم

المفعول على (مَبِيْع ، ومَقُــوْل) .

وأصل (مَبِيْع ، ومَقُوْل) : مَبْيُــوْع ، ومَقْــوُوْل ، فنقلــت حركــة العين إلى الساكن الصحيح قبلها ، فــالتقى ســاكنان ، عيــن الكلمــة و (واو) مفعول ، فوجب حــذف أحدهمــا[1] .

وللعلماء ــ فى هذا والذى قبلــه ــ مذهبــان :

١ــ ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف مــن نحــو : (إقَامَــة) ، و (إسْــتِقَامَة) هــو ألــف المصــدر ، فــوزن المصــدر عندهمــا : (إفْعَلة، واسْــتِفْعَلة) .

والمحذوف من نحو : (مَبِيْــع) ، ومَقُــوْل ، هــو واو مفعــول ، فوزن (مَبِيْع) ــ عندهما ــ : (مَفِعْــل) ، و (مَقُــوْل) : (مَفُعْــل) .

٢ ــ ذهب الأخفش والفراء : إلى أن المحــذوف ــ فيمــا ســبق ــ هو عين الفعــل .

وعلى هذا فوزن المصــدر ــ عندهمــا ــ مــن نحــو (إقَامَــة ، وإسْتِقَامَة) : (إفَالَة ، وإسْــتِفَالَة) .

ووزن اسم المفعــول مــن (مَبِيْــع) : (مَفِيْــل) ، ومــن نحــو :

---

[1] راجع شرح الكافية الشافية : ٤/٢١٤٢ ، والتصريح : ٢/٧٥ ، والتبيان فى تصريف الأسمــاء ، صـ ٣٠ ، ٣١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، والضياء فى تصريف الأسماء ، صـ ٥٦ ، ٥٧ ، ٩٣ ، والواضح فى تصريف الأسماء ، صـ ٢٤ ، ٤٢ ، ٤٣ .

(مَقُوْل) : (مَفُــوْل) .

حجة كل فريــق :

حجة الخليل وسيبويه علـــى أن المحـــذوف الحـــرف الزائـــد ، لا عين الكلمة تتمثل فـــى :

أ ــ أن الزائد هو الأولى بالحذف ، قياسا علـــى نحـــو : (تعزيـــة)، حيث حذف المدة الزائـــدة .

ب ــ أنه قريب من الطرف الذى هو محـــل التغيـــير .

ج ــ أن الثقل نشأ منـــه .

د ــ أن فى حذف الواو ــ مـــن اســـم المفعـــول ــ وإبقـــاء العيـــن فرقاً بين الواوى واليـــائى .

هـ ــ أن الياء فى اسم المفعول اليائى هى الثابتـــة بعـــد الحـــذف ، (كمَبِيْع) فيحكم بأن المحذوف من الأجوف اليـــائى هـــو الـــواو ، وكذلك يطرد الحكم فى الـــواوى .

وأما حجـــة الأخفـــش ــ علـــى أن المحـــذوف عيـــن الكلمـــة ــ فتتمثل فـــى :

أ ــ أن عين المصدر واسم المفعول لغـــير معنـــى ، أمـــا الزائـــد ، فقد جاء لمعنـــى ، وهـــو الدلالـــة علـــى المصدريـــة والمفعوليـــة ، وحذف مالا معنى له أسهل من حـــذف مـــا لـــه معنـــى ، لأنـــه إذا

حذف ما جاء لمعنى ، لأنه إذا حذف ما جاء لمعنى ، كان حذفه نقضاً للغرض الذى جئ به من أجله .

كما أنه لما اجتمعت التاءان فى تَذَكَّرُوْن ـ ونحوه ـ حذفت الثانية ، ولم تحذف الأولى ، حيث كانت لمعنى .

ب ـ أن الأصل إذا التقى ساكنان ، والأول حرف مد ، حذف الأول .

ج ـ أنه قد عوض عن المحذوف تاء ، والتعويض إنما عهد عن الأصلى، لا الزائد[1] .

واختار المذهب الثانى المازنى ، والزمخشرى ، وابن يعيش[2] .

قال المازنى : "وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الأخفش أقيس" أ.هـ .

ورد ابن جنى قول المازنى بقوله : "وقوله هذا عجيب ، وإن كان قد ناقض فيه فيما يجئ"[3] أ.هـ .

---

(١) راجع الممتع : ٤٥٥/٢ ، ٤٥٦ ، والتبيان فى تصريف الأسماء ، صـ ٣١ ، ٥٣ .

(٢) ينظر شرح المفصل : ٥٨/٦ ، وراجع حاشية ابن حماعة على مجموعة الشافية بشرح الجار بردى: ٦٥/١ .

(٣) ينظر المنصف : ٢٩١/١ ، وراجع : ٢٩٧/١ ، ٢٩٨ .

والذى تميل إليه النفس هو مذهب الخليل وسيبويه ، لأن قولهم : (مَبِيْع ومَكِيْل) يدل على أن المحذوف الواو الزائدة ، إذ لو كان المحذوف الأصل ، لكان (مَبُوْعَاً ومَكُوْلا)[1] .

ولمخالفة الأخفش أصله فى هذا ، إذ يلزمه على مذهبه أن يقول : مَبُوْع .

قال ابن عصفور : "ومما يدل على صحة مذهب الخليل وسيبويه ، وفساد مذهب الأخفش : أَبِنْك إذا نقلت الضمة من العين إلى الفاء ــ فى (مَفْعُوْل) من ذوات الياء ــ اجتمع لك ساكنان : واو مفعول ، والياء ، فتحذف واو (مفعول) ، فتجئ الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف ، فتقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه ، فى الياء الساكنة بعد الضمة ، إذا كانت تلى الطرف ، فإنه تقلب الضمة كسرة ، مفردا كان الاسم أو جمعا ، نحو : (بِيْضٌ) ــ جمع أَبْيَض ــ أصله : بُيْضٌ ، نحو : (حُمْر) ــ ثم قلبت الضمة كسرة .

وكذلك لو بنيت من البياض اسما على (فُعْل) لقلت : بِيْض .

فالأصل : فى (مَبِيْع) على أصله : مَبْيُوع ، ثم مَبِيُوع ، ثم مَبِيع ، ثم مَبِيع .

---

[1] ينظر ابن يعيش : ١٠/٦٧ .

وأما أبو الحسن الأخفش : فيلزمه ـ على مذهبه ـ أن يقول : (مَبُوع) ، وذلك على أن الأصل : مبيوع ، فإذا نقلت الضمة اجتمع له ساكنان ، فيحذف الياء ، فيلزمه أن يقول : مَبُوع .

فإن قال : لا أحذف إلا بعد قلب الضمة كسرة .

فالجواب أن يقال له : لم تقلب الضمة كسرة وأنت تزعم ، أن الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمة مفردة ، فإن الياء هى التى واوا ، بشرط القرب من الطرف ، فأما مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة ، فى مذهب أحد من النحويين"[1] أ.هـ .

وأما حجة الأخفش : بأن الحرف الزائد جاء لمعنى ، مثل التاء الأولى فى (تَذَكَّرُوْن) ، فإذا حذف انقض الغرض الذى جئ من أجله بالحرف .

فلا ينهض قوله هذا دليلا على صحة ما ذهب إليه ، لأنه قياس مع الفارق ، إذ التاء الأولى فى (تذكرون) ـ وأمثاله ـ حرف منفرد ، فلو حذفت لم يبق ما يدّل على المعنى الذى كانت التاء تعطيه .

---

[1] الممتع : ٢/٤٥٨ ، ٤٥٩ ، وراجع الأشمونى : ٤/٣٠٧ .

أما واو (مَفْعُول) إذا حُذِفَتْ ، فالميم تدل على معنى المفعولية[١] .

وكذلك التاء المعوضة من الألف المحذوفة ، تدل على معنى المصدرية .

هذا ، ومذهب الخليل وسيبويه هو المتفق مع مذهب الجمهور[٢] .

---

[١] ينظر المتع : ٢/٤٥٦ ، ٤٥٧ ، وراجع : ٢/٤٩٠ .

[٢] ينظر الضياء فى تصريف الأسماء ، صـ ٩٣ .

المبحث الثانى

امتناع تثنية المثنى
وحذف تاء المفرد المؤنث عند جمعه بالألف والتاء

المقصود من التثنية : الدلالة على اثنين أو اثنتين ، متفقين فى اللفظ ، بلفظ واحد يغنى عن العطف ، قصداً للإيجاز ، وذلك بزيادة ألف ونون فى حال الرفع ، وياء ونون فى حالتى النصب والجر ، نحو : (جَاءَ المُحَمَّدَانِ والفَاطِمَتَانِ) ، فحرف التثنية يغنى عن قولك : جاءَ محمدٌ ومحمدٌ ، وجَاءَتْ فَاطِمةٌ وفَاطِمةٌ .

ومن شروط تثنية الإسم : أن يكون مفردا ، فلا يثنى المثنى، ولا الجمع السالم ، لئلا يلزم اجتماع إعرابين فى كلمة[1].

ولان علامة التثنية جئ بها لغرض معين ، وهو الدلالة على التثنية بإيجاز ــ كما سبق ــ فلو ثُنِّىَ المُثَنَّى ، لكان ذلك نقضاً للغرض الذى جئ من أجله بعلامة التثنية .

---

[1] يظر اللمع : ٤٢/١ ، والتبيان فى تصريف الأسماء ، صـ ١٠٤ ، ١٠٥ ، والضياء فى تصريف الأسماء : صـ ١٧٦ ، ١٧٧ .

قال ابن جنى : "لم يُثَنَّ المُثَنى ، لأن ما حصل فيه من علم التثنية مُؤْذِن بكون اثنين ، وما يلحقه من علم التثنية ثانياً ، يؤذن بكونه فى الحال الأولى مفردا ، وهذا هو الانتقاض والانتكاث لا غير"[1] أ.هـ .

وإذا أريد الجمع بالألف والتاء ، لما فيه تاء التأنيث ، حذفت تاء التأنيث ـ من المفرد ـ وجوبا ، ويجعل ما قبلها كأنه الآخر ، لئلا يجمع بين علامتى تأنيث .

فيقال فى جمع فاطمة ، ومسلمة : (فاطمات) ، و (مسلمات) .

ولا يقال : فاطمتات ، ولا مسلمتات ؛ لأن إلحاق التأنيث لإخراج المذكر قبله ، ونقله إلى حكمه ، فما نُقِل إلى التأنيث كان مذكرا قبل نقله إليه ، كـ (قَائِمٌ) من (قَائِمَةٌ) ، و (ظَرِيفٌ) من (ظَرِيفة) ، فلو ذهبت تلحق للعلامة العلامة ، لنقضت الغرض ، وذلك أن التاء فى (قَائِمةٌ) ، قد أفادت تأنيثه وحصلت له حكمه ، فلو ذهبت تُلحقها علامة أخرى ، فتقول : قَائِمَات ، لنقضت ما أثبت من التأنيث الثانى له ، لأن فى ذلك إيذاناً بأن الأول به لم يكن مؤنثاً ، وكنت أعطيت اليد بصحة تأنيثه ،

---

[1] الخصائص : ٣/٢٣٥ .

لحصول ما حصل فيه من علمـــه .

وهذا هو النقض والبداء البتـــه[١] .

وإنما كان حذف التاء الأولى أولـــى ــ أعنـــى : تـــاء المفـــرد ، نحو : (مُسْلِمَةٌ) ، و (صَالِحَةٌ) ــ لأن فـــى الثانيـــة زيـــادةَ معنـــى ، إذ الأولى تدل على التـــأنيث فقـــط ، والثانيـــة تـــدل علـــى التـــأنيث والجمع ، وهى حرف الإعـــراب ، فلمـــا كـــان فـــى الثانيـــة زيـــادة معنى ، كان تبقيتها وحذف الأولـــى أولـــى[٢] .

قال ابن جنى : "فإن قيل : قد يُجْمَـــع الجمـــعُ ، نحـــو : (أَكْلُـــبٍ وأَكَالِبَ) ، و (أَسْقِيَةٌ وأَسَاقٍ) ، فكيف القول فـــى ذلـــك ؟

قيل له : فرق بينهما أن علمى التـــأنيث فـــى (مسْـــلماتٍ) ، لـــو قيل : مســـلمتات ، لكانـــا لمعنـــى واحـــد ، وهـــو التـــأنيث فيـــهما جميعًا .

وليس كذلك التكسير معنيًا فـــى : (أَكْلُـــبٍ ، وأَكَـــالِبَ) ، وذلـــك أن معنى (أَكْلُبٍ) : أنـــها دون العشـــرة ، ومعنـــى (أَكَـــالِبَ) : أنـــها

---

[١] ينظر الخصائص : ٣/٢٣٥ ، وراجع اللباب فى علـــل البنـــاء والإعـــراب : ١/١١٨ ، ١١٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٤/١٠٢٨ ، والتصريح : ٢/٢٧٩ ، وامـــع : ١/٢٣ ، وتصريـــف الأسماء للطنطاوى ، صـــ ١٩٦ ، والتبيان ، صـــ ١٢٠ .

[٢] ينظر الإنصاف : ١/٤٣ .

للكثرة التى أول رتبتها فوق العشرة ، فهذان معنيان ــ كما تراهما ــ اثنان ، فلم ينكر اجتماع لفظيهما ، لاختلاف معنيهما.

فإن قلت : فهلا أجازوا على هذا : (مُسْلِمَتَات) ، فكانت التاء الأولى لتأنيث الواحد، والتاء الثانية لتأنيث الجماعة .

قيل : كيف تصرفت الحال ، فلم تفد واحدة من التاءين شيئاً غير التأنيث البته ، فأما عدة المؤنث فى إفراده وجمعه ، فلم يفد العلمان ، فيجوز اجتماعهما ، كما جاز تكسير التكسير فى نحو: (أَكْلُب وأَكَالِب) .

فإن قلت : فقد يجمع أيضا جمع الكثرة ، نحو : (بُيُوْتٌ ، وبُيُوتَات) ، ونحو قولهم : صَوَاحِبَاتُ يوسفَ ، ومُوَالِيَات العوب ... .

قيل : جمع ذلك وما كان مثله ــ وما أكثره ــ إنما جاز ، لأنه لا ينكر أن يكون جمعان أحدهما أكثر من صاحبه ، وكلاهما مثال للكثرة ، ألا ترى أن مائة للكثرة ، وألفا أيضا كذلك ، وعشرة آلاف أيضا كذلك ، ثم على هذا ونحوه .

فكأنَّ (بيوتاً) مائة ، و (بُيُوتَات) مائة ألف ... وإذا كان كذلك ، علمت اختلاف المعنيين لإختلاف اللفظين .

وإذا آلَ بك الأمرُ إلى هذا ، لم تبقَ وراءه مضطرباً ...

وجواب ثان : أنك تُكَثِّرُ نحو : أَكْلُب ، لمجيئه على أمثلة الآحاد ، فلما جاءت هذه المجئ جرت مجرى الآحاد ، فيجاز تكسيرها كما يجوز تكسيرها ... .

فإن قلت : فهلا ثنيت التثنية ، كما جمعت الجمع .

قيل : قد كفتنا العرب بقولهم : (أَرْبَعَةٌ) عن قولهم : اثْنَانِ.

وأيضا فكرهوا أن يجمعوا فى (اثْنَانِ) بين إعرابين متفقين كلنا أو مختلفين .

وليس شئ من ذلك فى نحو : (أَكْلُبُ ، و أَكَالِبِ)"[1] أ.هـ .

حكم المثنى وجمع المؤنث السالم ، إذا سُمِّىَ بهما :

إذا سُمِّىَ بالمثنى ، لم تجز تثنيته ، لئلا يجتمع فى الاسم الواحد إعرابان ، كما سبق .

فلو جعل إعرابه فى النون ، جاز أن يُثَنَّى .

وأما نحو : (مُسْلِمَات ، وهِنْدَات) ــ علما ــ فيجوز أن يُقَال فيه :

---

[1] ينظر الخصائص : ٣/٢٣٦ ــ ٢٣٨ بتصرف .

(مُسْلِمتَانِ) ـــ فى حال التثنية ـــ إذ لا محذوف فى ذلك .

ويقال فى جمعه : (هِنْدَاتٌ) ، و (مُسْلِمَاتٌ) ، بحذف الألف والتـــاء الأولين ، لا الأخريين الحادثين[1] .

---

[1] ينظر الكتاب : ٣٩٢/٣ ، ٣٩٣ ، والخصائص : ٦٥/٣ ، والإنصاف : ٤٢/١ ، ٤٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٨٠٦/٤ ، والهمع : ٤٣/١ ، والأشباه والنظائر : ٢١٤/٢ .

المبحث الثالث

امتنع تحريك هاء السكت

سميت هاء السكت بذلك ، لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة .

والغرض منها : التوصل إلى بقاء الحركة فى الوقف ، كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون فى الإبتداء[١] .

والأصل فيها أن تكون ساكنة ، لأنها إنما زيدت لأجل الوقف ، والوقف لا يكون إلا على ساكن ، ومنه سُمِيَّ وقفا ، لأنه وقوف عن الحركة ، فتحريكه يناقض الغرض الذى جئ بالهاء لأجله[٢] .

حكم زيادة هاء السكت :

زيادة هاء السكت على ضربين :

١ ــ لازمة .

٢ ــ غير لازمة .

فاللازمة تكون فى مواطن ، من أهمها ما يلى :

أ ــ (ما) الاستفهامية إذا جُرَّتْ باسم ، نحو قولك ــ فى إعتداءٍ

---

[١] ينظر التصريح : ٣٤٤/٢ ، والصبان : ٢١٤/٤ .

[٢] ينظر الأشباه والنظائر : ٢٨٩/١ .

من اعتدى ــ : اعتداء مَــهْ .

وكقولك ــ فى مجئ من جئت ــ : مجــئ مــه[١] .

ب ــ الفعل المعتل اللام ، الذى بقــى بعــد الحــذف علــى حــرف واحد .

كقولك ــ فى (قِ زيدًا ، ولا تَقِ عَمْرًا) : قــهِ ، ولا تقــهِ .

ونحو : (عهْ) ، أمر مــن (وَعَــى) ، و (رِهْ) أمــر مــن (رَأَى) (يَرَى)[٢].

وإنما لزمت الهاء فى هذين النوعين ، لبقاء كــل واحــدة منــهما ــ بعد الحذف ــ على حرف واحــد ، والوقــف لا يكــون إلا علــى ساكن ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلابــد بعــد الإبتــداء مــن حرف يُوقَفُ عليه ، فجئ بهاءالسكت لتــؤدى هــذا الغــرض[٣] .

وكذا إذا بَقِيَ الفعل ــ بعــد الحــذف ــ علــى حرفيــن أحدهمــا زائدة ، نحو : (لا تَقِهْ) ، و (لم يَعِهْ) ، و(لــم يَــرَهْ) .

---

[١] ينظر شرح الكافية الشافية : ١٩٩٩/٤ ، والممع : ٢١٠/٢ ، والأشمونى : ٢١٥/٤ .

[٢] ينظر ابن يعيش : ٤٥/٩ ، وشــرح الكافيــة الشــافية : ١٩٩٩/٤ ، والمــمع : ٢١٠/٢ ، والأشمونى: ٢١٥/٤ .

[٣] ينظر التبيان فى تصريف الأسماء ، صـ ٣٤٣ .

وهذا ما ذهب إليه ابن مالك، معللاً لذلك : بأن حرف المضارعة زائد ، فزيادة هاء السكت واجبة ، لبقائه على أصل واحد[١] .

وفيما ذهب إليه ابن مالك في هذا نظر ؛ لأن حرف المضارعة كالجزء من الفعل الذى اتصل به ، فما المانع أن تكون هاء السكت معه جائزة ، كما جازت في (ما) الاستفهامية.

بل كون حرف المضارعة كالجزء من الفعل ، أقوى من كون حرف الجر كالجزء من (ما) ، لأن حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع إلا به[٢] .

وقد رَدَّ ابنُ هشام ما ذهب إليه ابنُ مالك بقوله : "وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف ـ إذا أردوا أن يقفوا على نحو : (وَلَمْ أَكُ)[٣] ، ونحو : (وَمَنْ تَقِ)[٤] بترك الهاء ، خوف الالتباس بالضمير المنصوب"[٥] أ.هـ .

---

[١] ينظر شرح الكافية الشافية : ١٩٩٩/٤ ، والأشمون : ٢١٥/٤ .

[٢] ينظر الصبان : ٢١٥/٤ .

[٣] سورة مريم من الآية ٢٠ .

[٤] أى : من قوله ـ تعالى ـ : (ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته) ، سورة غافر من الآية ٩ .

[٥] ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٤/٢ .

وغير اللازمة تتحقق في مواطن من أهمها ما يلي :

أ ـ (ما) الاستفهامية إذا جُرَّتْ بحرف ، نحو : (فِيمَهْ) ، و (لِمَهْ) ، و(عَمَّهْ) والمراد : فِيم ، ولِمَ ، وعَمَّ .

والأصل فِيمَا ، ولِمَا ، وعَمَّا ، دخلت حروف الجر على (ما) الاستفهامية ، ثم حذفت الألف للفرق بين الأخبار والاستخبار ، وبَقِيتْ الفتحةُ تدل على الألف المحذوفة ، ثم كرهوا أن يقفوا بالسكون ، فيزول الدليل والمدلول عليه ، فأتوا بالهاء ليقع الوقف عليها بالسكون ، وتَسْلَمُ الفتحةُ التي هي دليل على المحذوف[1] .

وإنما حذفت الألف في (ما) الاستفهامية ، ولم تحذف في الشرطية ولا في الموصولةَ لإرادة الفرق بين الاستفهامية وبينهما ، وكانت الألف في الاستفهامية أولى بالحذف ، لاستقلال الاستفهامية ، بخلاف الشرطية ، فإنها متصلة بما بعدها ، وبخلاف الموصولة ، فإنها والصلة كالاسم الواحد[2] .

وعلة جواز إلحاق الهاء لـ (ما) الاستفهامية ـ في هذا الوجه ـ : أن الجار الحرفي كالجزء ، لإتصاله بـ (ما) لفظا

---

[1] ينظر ابن يعيش : ٩/٤٥ .

[2] ينظر الأشموني : ٤/٢١٧ ، والسراج المنير ، صـ ١٦٢ .

وخطا ، بخلاف الجر بالاسم . فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم ، لبقائها على حرف واحد[١] .

والأكثر والأجود فى قياس العربية الإتيان بالهاء[٢] .

وزعم بعضهم أن زيادة الهاء ، عوضٌ من الألف الذاهبة .

واعتُرض هذا بأن العوض يكون لازماً ، وهاء السكت ليست لازمة فى كل المواطن[٣] .

ب ــ الفعل المحذوف الآخر ، إذا بَقِيَ على أكثر من حرف ــ خلافاً لابن مالك ، فيما بَقِيَ على حرفين أحدهما زائد ، كما سبق ــ مثل لم يَعِهْ ــ ولم يَرْمِهْ ، واخْشَهْ ، وكقوله ــ تعالى ــ: (بِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ)[٤] ، أمر من (يَقْتَدِي) والهاء فيه للسكت ساكنة ، ومن كسرها ، فهى ضمير المصدر .

وكقوله ــ تعالى ــ : (لَمْ يَتَسَنَّهْ)[٥] ، على القول بأنه من السنة ، واحدة السنين ، وأن لامها واو محذوفة .

---

[١] ينظر الأشمونى : ٤/٢١٧ .

[٢] ينظر شرح الكافية الشافية : ٤/١٩٩٩ ، والأشمونى : ٤٠/٢١٧ ، والتبيان ، صـ ٣٤٤ .

[٣] ينظر الارتشاف : ١/٤٠٥ .

[٤] سورة الأنعام من الآية ٩٠ .

[٥] سورة البقرة من الآية : ٢٥٩ .

والأصل : يَتَسَنَوْ ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف للجازم ، ثم لحقت هاء السكت في الوقف . وهذا اختيار المبرد .

وأما إذا قلنا : إن لام (سَنَة) هاء ـ على رأى الحجازيين ـ فالهاء في (يَتَسَنَّهْ) أصلية ، لأنها لام الفعل ، وهو مجزوم بالسكون .

وأما على القول : بأنه من الحمأ المسنون ، فأصله : يَتَسَنَنْ بثلاث نونات ، أبدلت النون الثالثة ألفًا كراهة اجتماع الأمثال ، فالهاء ـ على هذا ـ للسكت .

والفاعل في الجميع ضمير مفرد ، عائد على الطعام والشراب[1] .

جـ ـ كل مبنى على حركة بناء لازمًا غير عارض ، ولم يشبه العرب ، نحو : كَيْفَهْ ، وتَمَهْ ، ولَيْتَهْ ، وحَيْهَلَهْ ، وأَنَّهْ .

ونحو ياء المتكلم ـ المفتوحة ـ كما في قوله ـ تعالى ـ : (كِتَابِيَهْ) ، (حِسَابِيَهْ) ، و (مَالِيَهْ)[2] ،

---

[1] ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٤/٢ .

[2] سورة الحاقة من الآيات : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ .

و(سُلْطَانِيَهْ)[١] .

وكذلك (هُوَ ، وهِيَ) فيمن فتحَ فى الوصل ككاف الخطاب، فإنه يقول فى الوقف : (هُوَهْ ، وهِيَهْ)[٢] .

ومنه قوله ـ تعالى ـ : (وَمَا أَدْرَاكَ ماهِيَهْ)[٣] .

د ـ المثنى والمجموع على حدة : نحو : (مَسَّلِمَانَهْ) ، و (مُسْلِمُونَهْ) ، لأن إعرابهما بالحروف .

ومنع ذلك ابن خروف ، وغلطه ابنُ الضائع فى ذلك .

قال فى التصريح : "وتلحق المثنى والمجموع على حده ، لأن إعرابهما بالحروف ، وليست حركة النون بإعراب" .

قال ابن الضائع : "وغلط ابن خروف فى المنع"[٤] أ.هـ .

هـ ـ عند من أجرى الوصل مجرى الوقف : كقراءة غير حمزة والكسائى : (لَمْ يَتَسَنَهْ وانْظُر)[٥] ، و (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ

---

[١] ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٤٥/٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٠٠٠/٤ ، والتصريح مع حاشية يس : ٣٤٥/٢ ، والتبيان فى تصريف الأسماء ، صـ ٣٤٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

[٢] ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٥/٢ .

[٣] سورة القارعة الآية ١٠ .

[٤] ينظر التصريح : ٣٤٥/٢ .

[٥] سورة البقرة من الآية : ٢٥٩ .

قَلْ)[١]، بإثبات هاء السكت في الدرج فيهما ، وأتى بـ (انْظُر) في الأول ، و (قَلْ) في الثاني ، ليبين كيفية الوصل[٢] .

والخلاف في إثبات الهاء في الوصل ، أما في الوقف فثابتة وفاقاً[٣].

حكم تحريك هاء السكت :

هاء السكت جئ بها لبيان الحركات ، وقد يُؤتى بها لبيان حروف المد واللين .

وقد اجتلبت لأجل الوقف ، لذا الأصل فيها أن تكون ساكنة، لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن ، ومنه سُمِّيَ وقفاً ، فتحريكها يناقض الغرض الذي جِئَ بها لأجله ـ كما سبق ـ وهو لحن وخروج عن كلام العرب ، وهذا ما قال به الزمخشري[٤] ، وتبعه ابن يعيش .

قال ابن يعيش : "اعلم أنه قد يؤتى بهذه الهاء لبيان حروف

---

[١] سورة الأنعام من الآية ٩٠ .

[٢] ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٣٤٦/٢ ، وراجع الكافية الشافية : ٢٠٠١/٢ ، والأشموني : ٢١٩/٤ ، وهامع : ٢١١/٢ .

[٣] ينظر الصبان : ٢١٩/٤ .

[٤] ينظر المفصل بشرح ابن يعيش : ٤٦/٩ .

المد واللين ، كما يُؤتَى بـــها لبيـــان الحركـــات ، نحـــو : (وَازَيـــدَاهْ وَاعُمَرَاهْ) ، و (وَاغُلامُـــهُوهْ) ، و (انْقِطَـــاعَ ظَهْرِيـــهِ) ، لئـــلا يزيـــل الوقف ما فيها من المـــد .

ولا تكون هذه الـــهاء إلا ســـاكنةً ، لأنـــها موضوعـــة للوقـــف ، والوقف إنما يكون على الساكن ، وتحريكـــها لحـــن وخـــروج عـــن كلام العرب ، لأنه لا يجوز ثبات هذه الـــهاء فـــى الوصـــل فتحـــرك ، بل إذا وصلت استغنيت عنها بمـــا بعدهـــا مـــن الكـــلام ، تقـــول : (وَازَيدَاهْ) ، فإذا وصلت قلت : (وازَيـــدَا وعُمَـــرَاهْ) ، فتلحـــق الـــهاء الذى تقـــف عليـــه ، وتســـقطها مـــن الـــذى تصلـــه ، فأمـــا قـــول الشـــاعر :

يـــا مَرْحَبَـــاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَـــه إِذَا أَتَـــى قَرَّبتُـــهُ لِلسَانِيَـــهْ[1]

فضرورة ، وهو ردئ فى الكـــلام لا يجـــوز ، وإنمـــا اضطـــر

---

[1] رجز . لم أهتد لقائله .

المفردات : ناجية : اسم شخص ، وبنو ناجية قوم من العرب ، والســـانية : الدلـــو العظيمـــة وآدانها ، والناقة التى يسقى عليها من البئر ،وأراد بتقريب الحمار للسانية : أن يسقى عليه مـــن البئر بالدلو العظيمة .

والشاهد فى قوله : (يا مرحباه بحمار ناجية) ، حيث أثبت هاء السكت محركـــة فى الوصـــل ، ويروى بضم الهاء وكسرها ، ويروى : دنا بدل : أتى .

من مواضعه : الخصائص : ٣٥٨/٢ ، والمنصف : ١٤٢/٣ ، وابـــن يعيـــش : ٤٦/٩ ، ٤٧ ، والخزانة : ٣٨٧/٢ ، ٢٦٩/٧ ، ٢٧٢ ، ٤٦٠/١١ .

الشاعر ــ حين وصل ــ إلى التحريك ، لأنه لا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه إلا حرك .

وقد رُوِيَ بضم الهاء وكسرها ، فالكسر لإلتقاء الساكنين ، والضم على التشبيه بهاء الضمير في نحو : (عَصَاهُ) ، و (رَحَاهُ)"[1] أ.هـ .

وقد اضطربت أقوالُ العلماء ، في إثبات هاء السكت في الوصل وتحريكها :

فقيل : إن ذلك ضرورة .

وقيل : إنه لغة لبعض العرب .

وأجاز الفراء[2] إثباتها في الوصل ، مكسورة ومضمومة[3].

وذكر ابن جنى أن ثبوت الهاء في الوصل محركة ، إنما هو منزلة الوصل والوقف ، قال في الخصائص : "فثبات الهاء في (مَرْحَبَاه) ليس على حد الوقف ، ولا على حد الوصل .

---

[1] ينظر ابن يعيش : ٤٦/٩ ، ٤٧ ، وراجع التبيان في تصريف الأسماء ، صـ ٣٤٧ .

[2] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٤٠٨/٣ ، والأشموني : ١٧٠/٣ .

[3] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٤٠٨/٣ ، ٤١٦ ، والتصريح : ١٨٣/٢ ، وانسع : ١٨٠/١ ، والأشموني : ١٧٠/٣ .

أما : الوقف فَيُؤْذِنُ بأنها ساكنة : (يَـا مَرْحَبَـاهْ) .

وأما الوصل : فيـؤذن بحذفـها أصـلا : (يَـا مَرْحَبَـاً بِحِمَـار نَاجِيَهْ) .

فثباتـها إذا فـي الوصـل متحركـة منزلـة بيـن المنزلتين"[1] أ.هـ.

---

[1] ينظر الخصائص : ٢/٣٥٩ .

المبحث الرابع
امتناع إدغام الملحق

الإدغام لغة : الإدخال

واصطلاحا : رَفْعُكَ اللسان ووضعك إياه دفعة واحدة ، بعد إدخال أحدهما فى الآخر[1] .

وإذا اجتمع حرفان مثلان فى كلمة ، وجب إدغام أولهما بشروط ، منها :

أن لا يكون الحرفان فى وزن ملحق ، فإن كان فى وزن ملحق ، امتنع الإدغام .

وهذا الحكم يشمل ثلاثة أنواع من الإلحاق :

١ ــ ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين ، نحو : (هَيْلَلَ) ــ إذا أكثر من لا إله إلا الله ــ فإن الياء فيه مزيدة للإلحاق بـ (دَحْرَجَ) .

٢ ــ ما حصل فيه الإلحاق بزيادة أحد المثلين ، نحو : (جَلْبَبْتُ)

---

[1] ينظر التصريح : ٣٨٩/٢ ، وراجع الممتع : ٦٣١/٢ ، والارتشاف : ١٦٣/١ .

، فإن إحدى بائيه مزيدة للإلحاق بـــ (دَحْـرَجَ)[١] .

٣ ــ ما حصل فيه الإلحاق بزيادة أحد المثلين وغيره ، نحو : (اقْعَنْسَس) ، فإنه ملحق بـــ (اُحْرَنْجَم) ، والإلحاق حصل فيه بالسين الثانية ــ على المختار ــ وبالهمزة والنون[٢] .

وإنما امتنع إدغام أحد المثلين ــ في الملحقات ــ لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق ، إذ لو أدغم لأدى إلى نقض الغرض الذى جئ بزيادة الحرف لأجله ، وهو موازنة الملحق للملحق به ، فينكسر الوزن بالإدغام[٣] .

قال ابن يعيش : "الإدغام إنما جِئَ به لضرب من التخفيف ، فإذا أدى ذلك إلى فساد عُدِلَ عنه إلى الأصل ، وكان احتمال التثقيل أسهل عندهم ، وذلك على ثلاثة أضرب :

أحدهما : أن يكون الحرف الثانى من المثلين مزيداً للإلحاق، نحو قولهم ــ في الفعل ــ : (جَلْبَبَ) ، و (شَمْلَلَ) ، فالحرف

---

[١] ينظر الأشمونى : ٣٤٨/٤ .

[٢] ينظر التصريح : ٣٩٩/٢ ، والصبان : ٣٤٨/٤ .

[٣] ينظر شرح الكافية الشافية : ٢١٧٨/٤ ، والتصريح : ٣٩٩/٢ ، والأشمونى : ٣٤٨/٤ ، وشرح متن الشافية للجاربردى : ٢٣٢/٢ .

الثانى من المثلين كرر ليلحق ببناء (دَحْـرَجَ) ، فلـو أُدغِمَـتْ لـزم أن تقول : (جَلَبَّ) ، و (شَمَّل) فتسكن المثل الأولـى لتنقـل حركتـه إلى الساكن قبله ، فيخرج عن أن يكـون موازنـاً لـ (دَحْـرَج) ، فيبطل غـرض الإلحـاق ، والأحكـام الموضوعـة للتخفيـف ، إذا أدت إلى نقض أغراض مقصـودة تُرِكَـت .

ومثلـه ـ فـى الاسـم ـ : (مَـهْدَدْ) ، و (قَـرْدَدْ)[1] ، و (قَعْدَد)[2]، (رَمْدَد)[3] ، فـ (مَهْدَد) ، : علـم مـن أسـماء النسـاء ، وهو فَعْلَـل.

قال سيبويه : "الميم فيه من نفس الكلمـة ، ولـو كـانت زائـدة لأدغمت ، مثل : (مَفَرٌّ) ، و (مَـرَدٌّ)" .

فثبت أنّ الدال ملحقة ، والملحـق لا يدغـم .

وكذلك : (قَعْدَد) ملحق بـت (بَرْتَـنْ) ، و(رِمَّـدْ) ملحـق بـ (زِبْـرِجْ) .

---

[1] قردد : اسم جبل ، وهو ما ارتفع من الأرض وغلظ ، وهو ملحق بـ (جعفر) ، ينظر الكتـاب : ٤/٤٢٤ .

[2] الـ (قعدد) : القريب الآباء من الجد الأكبر ، والبعيد الآباء منه .

وهو ملحق بـ (جعشم) ، و (جندب) عند سيبويه ، ينظر الكتاب : ٤/٤٢٥ .

[3] الرماد معروف ، ويقال : رماد رمدد ، أى : هالك ، ينظر الصحاح : ١/٤٧٤ .

وكذلك : (عَفَنْجَج)[١] ، و (أَلَنْـــدَد)[٢] ملحقـــان بـــ (سَـــفَرْجَل) فى الخماسى"[٣] أ.هـــ .

---

[١] الضخم الأحمق ، ينظر الصحاح : ٣٢٩/١ ، وراجع المنصف : ٩/٣ .

[٢] الألندد واليلند : الشديد الخصومة ، ينظر اللسان : (لدد) .

[٣] ينظر ابن يعيش : ١٢٢/١٠ ، ١٢٣ .

خاتمة

وبعد هذه الدراسة لتلك المسائل النحوية والصرفية ، استطعت أن أخرج بنتائج ، كان من أهمها :

١ ــ أن الفعل وضعه على التنكير والإبهام ، لأن الغرض منه إفادته ، ولذلك لم يدخله التعريف .

وإنما اختص التعريف بالاسم ، فلو عُرِّفَ الفعل لكان ذلك نقضا للغرض الذى جئ به من أجله .

٢ ــ امتنع الفعل من التنوين الذى يلحق الآخر لفظا ، لغير توكيد أو روى ، لأن معانى التنوين الأربعة لا تتأتى فى غير الاسم .

٣ ــ امتنع وصف العلم الذى اختُص بمسمى واحد واشتهر به ، لأنه وضع ليغنى عن الأوصاف الكثيرة ، فلو وُصِفَ لكان ذلك نقضاً للغرض الذى وُضِعَ من أجله .

أما إذا كثر المسمون به ، فلا مانع من وصفه ، لأنه ــ حينئذ ــ يدخله اللبس .

٤ ــ لا يجوز حذف خبر (كان) ــ عند بعض النحاة ــ لا اقتصاراً ولا اختصاراً ــ وإن كان قياس ذلك الحذف ، لأنه

فى الأصل خبر عن المبتدأ ــ لأنه عِوَضٌ من المصدر . فلو حُذِفَ لكان ذلك نقضا للغرض الذى جئ به لأجله ، وقالوا : إن ما ورد من حذفه ، فهو ضرورة .

وأجاز بعضهم حذفه اختصاراً . وأجاز الفراء وابن مالك : حذف الخبر مع (ليس) اختيارا ، إذا كان اسمها نكرة عامة ، لأن الكلام قد يتوهم تمامه بـ (ليس) .

٥ ــ منع بعض النحاة حذف عامل المصدر المؤكد ، لأن المصدر جِئَ به لتقوية عامله والحذف ينافى ذلك .

ونازع ابن الناظم فى هذه المسألة ، حيث ذكر أن عامل المصدر حُذِفَ جوازا ، إذا كان خبرا عن اسم عين ، وحذف وجوباً مع التكرير ، وساق أمثلة لذلك .

وَرَدَّ ابنُ عقيل منازعة ابن الناظم ، وذكر أن ما استدل به على وجوب حذف عامل المصدر المؤكد ، ليس من باب التأكيد فى شئ ، بل المصدر فيها نائب مناب العامل وعُوِّضَ منه ، بدليل عدم جواز الجمع بينهما ، ولا شئ من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد .

وفيما قاله ابن عقيل نظر ، إذ لا مانع من أن يقال : أنت تسيرُ سيرًا .

والحق أن المصدر النائب عن فعله مـــن قســم المصـــدر المؤكـــد ، لكنه فى معنى الاستثناء من قـــول النـــاظم :

"وَحَذْفُ عَامِلِ المُؤَكدِ امْتَنَع"

٦ ــ أن الغرض من القسم توكيـــد مـــا يقســم عليـــه مـــن نفـــى أو إثبات، لذلك لا يجوز حـــذف المقســم عليـــه وتبقيـــة القســم ، فاستحال الإتيان بـــالمؤكد وحـــذف المؤكـــد ، لأن ذلـــك يعنـــى نقض الغرض الذى جِئَ بالقسم لأجلـــه .

وقد يُستغنى عن جـــواب القســم بمعمولـــه ، أو بقســم مقـــرون بأحد حروف الإجابة ، أو بجواب شرط مقدم علـــى القســم .

٧ ــ أن المضاف كالجزء مـــن المضـــاف إليـــه ، فلذلـــك لا يلحقـــه التنوين ، لأن التنوين يدل علـــى الإنفصـــال ، والإضافـــة تـــدل على الإتصال ، ولا يفصل بين ما جعلا كشـــئ واحـــد .

كمـــا أن الإضافـــة موضوعـــة للتعريـــف أو التخصيـــص ، والتنوين دليل التنكير ، فالجمع بينهما جمع بيـــن ضديـــن .

٨ ــ أن حذف المضاف إليه أقل من حذف المضـــاف وأبعـــد قياســـا ، لأن الغرض من المضـــاف إليـــه التعريـــف أو التخصيـــص ، فإذا حذف كان نقضـــا للغـــرض وتراجعـــا عـــن المقصـــود ، ويجوز حذف المضاف إليه ، إذا عطف علـــى المضـــاف اســـم

عليل في مثل المضاف إليه المحذوف ، نحو قولهم : (خُذْ رُبُعَ ونِصْفَ ما حَصَل) .

وهذا عند سيبويه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو لا يجوز إلا في الشعر عنده وعند الجمهور .

وأجاز ابن مالك نحو هذا قياساً وسماعاً ، وجعله من حذف الأول لدلالة الثاني عليه .

٩ ــ أن الصفة والموصوف كالشئ الواحد ، لأن البيان والإيضاح يحصل من مجموعهما ، لذلك كان القياس ألا يحذف واحد منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض ، وتراجع عما التزموه .

وأجاز بعضهم حذف الموصوف ، إذا قُصِد الإبهام على السامع .

أما إذا عُلِم النعت أو المنعوت ، فحذفه جائز ، ويكثر هذا في المنعوت ويقل في النعت .

١٠ ــ أن الغرض من التوكيد التقوية ، لذلك لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه ــ على الأصح ــ لأن الحذف ينافي ذلك الغرض .

١١ ــ أن نون التوكيد إذا اجتمعت مع نون الرفع ، حذفت نون

الرفع وامتنع حذف نون التوكيد ، لفوات المقصود منها إذا حذفت ، إذ لا دليل عليها ، ولأنها قائمة مقام تكرير الفعل، ودالة على معنى ، لذا كانت أولى بالبقاء من نون الرفع.

١٢ ــ ذهب الفراء والأخفش : إلى أن المحذوف من (أفعل ، واستفعل) ــ المعل للعين) إنما هو العين ، وكذلك فى اسم المفعول من نحو : (قال وباع) لأن عين المصدر واسم المفعول لغير معنى ، بخلاف ألف المصدر وواو مفعول ، فقد جاءتا لمعنى ، وحذف مالا معنى له أولى ، بخلاف ما جاء لمعنى ، فإن حذفه نقض للغرض الذى جئ به لأجله ، كما أنه عوض عن المحذوف ، والتعويض عهد عن الأصلى .

وذهب الخليل وسيبويه : إلى أن المحذوف من نحو ما ذُكِر، إنما هو ألف المصدر ، وواو المفعول ، لأن الزائد هو الأولى بالحذف ، كما أنه فى حذف واو مفعول وإبقاء العين ، فرق بين الواوى واليائى .

١٣ ــ يمتنع إلحاق (مِنْ) بـ (أفعل التفضيل) إذا كان معرفاً بـ (أل) ، لأن (مِنْ) تُكسب (أفعل) تخصيصا ما ، أما (أل) فتستوعب من التعريف أكثر مما تفيده (مِنْ) من

التخصيص، فالجمع بينهما نقض للغرض .

فإن كانت (مِنْ) غير داخلة على المفضول ، جاز الجمع بينها وبين ذى (أل) .

١٤ ــ أنه لا يجوز تثنية المثنى ، لأن ما حصل فيه من علم التثنية أولا ، يؤذن بكونه اثنين وما يلحقه من علامة التأنيث ثانيا يؤذن بكونه فى الحال الأولى مفردا ، وهذا يعنى نقض الغرض الذى جئ بالعلامة من أجله فى الحالة الأولى ، كما أنه يلزم منه اجتماع إعرابين فى كلمة .

١٥ ــ إذا أريد جمع ما فيه تاء التأنيث بالألف والتاء ، حذفت تاء المفرد ، لأن التاء فى المفرد أفادت تأنيثه وحصلت له حكمه ، فلو ذهبت تلحقها علامة أخرى ، كأن تقول ــ فى (قائِمة) مثلا : قائِمَتات ، لنقضت ما أثبت من التأني الثانى له ، لأن فى ذلك إيذاناً بأنه فى الأول لم يكن مؤنثا .

١٦ ــ أن هاء السكت زيدت لأجل الوقف ، فلا تكون إلا ساكنة ، لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن ، فإذا حركتها فقد نقضت الغرض الذى جِئتَ بالهاء لأجله ، فتحريكها لحن وخروج عن كلام العرب .

ولا يجوز إثباتها فى الوصل ، وأجاز الفراء إثباتها فى

الوصل مكسورة ومضمومة وجعله ابن جنى منزلة بين الوصل والوقف .

١٧ ــ إذا اجتمع مثلان فى كلمة وَجبَ إدغامُ أولهما ، فإن كانا فى وزن ملحق امتنع الإدغام ، إذ لو أدغِمَ لأدى إلى نقض الغرض الذى جئ بزيادة الحرف لأجله وهو موازنة الملحَق الملحَقَ بِهِ ، وحينئذ ينكسر الوزن بالإدغام .

هذا والله من وراء القصد ، وهو حسبى ونعم الوكيل

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

د/ محمود أحمد شحاته حسانين
أستاذ مساعد بقسم اللغويات بجرجا

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ، تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس ، طبعة النسر الذهبى ، الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ، تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، طبعة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ، تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، طبعة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- تاج العروس للزبيدى ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .
- التبيان فى تصريف الأسماء ، تأليف الدكتور / أحمد حسن كحيل ، مطبعة السعادة ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- تصريف الأسماء للشيخ الطنطاوى ، مطبعة وادى الملوك ، الطبعة الخامسة ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى ، تحقيق الدكتور / محمد عبد الرحمن المفدى ، مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردى لمتن الشافية ، عالم الكتب ، بيروت .

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، مطبعة عيسى الحلبى وشركاه بمصر .
- حاشية يس على شرح التصريح ، مطبعة عيسى الحلبى ، مصر .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للشيخ / عبد القادر بن عمر البغدادى ، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون ، مطبعة المدنى ، الناشر مكتبة الخانجى ، مصر .
- الخصائص لابن جنى ، تحقيق / محمد على النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
- ديوان النابغة الذبيانى ، شرح وتعليق الدكتور / حنا نصر الحتى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- السراج المنير فى الصرف ، للدكتور / محمد عبد الحميد سعد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م ، مطبعة السعادة ، مصر .
- شذا العرف فى فن الصرف للشيخ / أحمد الحملاوى ، مطابع الأمل ، جدة ، الطبعة الرابعة .
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ، مطبعة عيسى الحلبى وشركاه بمصر .
- شرح ألفية ابن معطى المسمى بالمباحث الخفية فى حل مشكلات الدرة الألفية لعبد العزيز بن جمعة ، تحقيق ودراسة / على موسى الشوملى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، الناشر مكتبة الخريجى .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ، والدكتور / محمد بدوى المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس ، مطبعة عيسى الحلبى وشركاه ، مصر .

- شرح الجاربردى على متن الشافية ومعه حاشية ابن جماعة على الشرح المذكور ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح شواهد المغنى للسيوطى ، تصحيح وتعليق الشيخ / محمد محمود الشنقيطى ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدى ، دار المأمون للتراث ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبى ، القاهرة .
- الصحاح للجوهرى ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، مطابع دار الكتاب العربى بمصر .
- الضياء فى تصريف الأسماء ، تأليف الدكتور / مصطفى أحمد النماس ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، طبعة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، صنع الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- كتاب سيبويه ، تحقيق / عبد السلام هارون .
- الجزء الأول : مطبعة المدنى ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

والجزء الثانى : طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م .

والجزء الثالث : مكتبة الخانجى ، القاهرة ، بدون تاريخ .

والجزء الرابع : دار الجيل للطباعة ، الفجالة ، الطبعة الثانية : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ، ودار الرفاعى بالرياض .

والجزء الخامس : مطبعة المدنى ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ،

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض .

- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري .
- لسان العرب لابن منظور ، طبعة دار المعارف ، مصر .
- معاني القرآن للفراء ، تحقيق الدكتور / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، والأستاذ / علي النجدي ناصف .
- الجزء الأول : طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م .
- والجزء الثاني : طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- والجزء الثالث : طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة ١٩٧٢م .
- معجم شواهد العربية ، تأليف / عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، الناشر مكتبة الخانجي ، مصر .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، طبعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- المفصل بشرح ابن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ، على هامش خزانة الأدب ، طبعة بولاق .
- الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية .
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .
- المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني) ، تحقيق الأستاذ / إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، طبعة مصطفى الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

- الموسوعة النحوية والصرفية ، تأليف الدكتور / يوسف أحمد المطوع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، جامعة الكويت .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية للسيوطى عنى بتصحيحه السيد / محمد بدر النعسائى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- الواضح فى تصريف الأسماء (القسم الأول) ، تأليف الدكتور / محمد عبد الله الحميد سعد ، دار التوفيقية للطباعة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .